



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية والعشرون

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٤/صفر/١٤١٣ هجري،
الموافق ٢٣/٨/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢٢)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد العبادي.

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

٤ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النور.

٥ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالرؤف الروابدة.

هكذا من الأصل

٣ - تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة:

١ - حلف اليمين القانونية من قبل كل من:

- سعادة السيد انور محمد منور الخدييد.

- سعادة السيد محمد مسلم خريبات الازايدة.

٢ - النظر في الطعون التي تقدم في صحة النيابة بنتيجة الانتخابات الفرعية التي جرت بتاريخ ١٨/٨/١٩٩٢ في الدائرتين الرابعة والسادسة من دوائر محافظة العاصمة واتخاذ الاجراءات المترتبة على ذلك.

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ٣/٨/١٩٩٢ والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١.

(القرار موزع في الجلسة السادسة عشرة)

٥ - ما يجد من اعمال.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاثنين القادم ٢٤/٨/١٩٩٢ الساعة الخامسة مساءً.

وقائع العدد.

٥٥

٥٥

٥٥

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم الاحد الموافق ٢٤/٨/١٤١٣ هجري، الواقع في ٢٣/٨/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية والعشرون) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات) وحضور (عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء: سليمان عرار، د. محمد ابوفارس، حسين مجلي، ابراهيم خريسات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. احمد العبادي، د. همام سعيد، د. عبدالله النور، عبدالرؤوف الروابدة.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يوسف العظم، فؤاد الخلفات، بسام حدادين، فيصل الجازي.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكور: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير

العدل.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير

العمل.

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير

المواصلات.

٧ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير

الاشغال العامة والاسكان.

٨ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه

والري.

٩ - معالي السيد جمال حديفة الخريشا: وزير

دولة.

١٠ - معالي السيد جودت السيول: وزير

الداخلية.

١١ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيحات:

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير

الاعلام.

١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير

الدولة للشؤون البرلمانية.

١٤ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير

دولة.

١٥ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير

الثقافة.

١٦ - معالي السيد محمد السقال: وزير

التموين.

١٧ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير

التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة التالي

اسماؤهم:

د. حسين ابو عرابي، نذير عطيات،

هكذا من الأهل

محمد الرديني، رائد الحليوني، عمر الشوابكة.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل، بسم الله، نفتتح الجلسة الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضرة الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات:

١ - طلب اجازة مقدمة من سعادة النائب السيد ابراهيم خريسات.

٢ - طلب معذرة مقدمة من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

٣ - طلب معذرة مقدمة من معالي الدكتور عبدالله النور.

٤ - طلب معذرة مقدمة من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.

٥ - طلب معذرة مقدمة من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة

النواب؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية.

- وهنا وقف الجميع -

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٩٠٣١/١/١٣/٥١

التاريخ ١٤١٣/٢/٢٣

الموافق ١٩٩٢/٨/٢٣

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بالارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة ما يلي الى الامور المبينة في الارادة الملكية السامية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها:

١ - حلف اليمين القانونية من قبل كل من:

- سعادة السيد انور محمد المنور الحديدي.

- سعادة السيد محمد مسلم خريسات الازايذة.

٢ - النظر في الطعون التي تقدم في صحة النيابة بنتيجة الانتخابات الفرعية التي جرت بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٨ في الدائرتين الرابعة والسادسة من دوائر محافظة العاصمة واتخاذ الاجراءات المترتبة على ذلك.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) من الدستور نأمر بما هو ات:

يضاف ما يلي الى الامور المبينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها:

١ - حلف اليمين القانونية من قبل:

سعادة السيد انور محمد المنور الحديدي

سعادة السيد محمد مسلم خريسات الازايذة.

٢ - النظر في الطعون التي تقدم في صحة النيابة بنتيجة الانتخابات الفرعية التي جرت بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٨ في الدائرتين الرابعة والسادسة من دوائر محافظة العاصمة واتخاذ الاجراءات المترتبة على ذلك.

١٩٩٢/٨/٢٢

وزير الداخلية

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس: الان ادعو الاستاذ انور الحديدي لاداء القسم حسب الاصول.

- وهنا وقف الجميع -

السيد انور الحديدي: اقسم بالله العظيم ان اكون خالصاً للملك والوطن، وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة، واقوم بالواجبات

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٢/٨/٢٣

٥

الموكولة الى حق القيام.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ادعو الاستاذ الازايذة لاداء القسم.

- وهنا وقف الجميع -

السيد محمد الازايذة: بسم الله الرحمن الرحيم.

اقسم بالله العظيم ان اكون خالصاً للملك والوطن، وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة، واقوم بالواجبات الموكولة الى حق القيام.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اود ان ارحب بالاخوين الكريمين عضوين في هذا المجلس، واتمنى لهم كل توفيق ونجاح في اداء مهمتهم، فمرحباً بهم في هذا المجلس، استاذ انور الحديدي.

السيد انور الحديدي: اذا سمحت لي سيدي الرئيس، ان اتلو كلمة صغيرة، امام اخواني النواب.

بسم الله الرحمن الرحيم
«والذين هم لامانائهم وعهدهم راعون».

صدق الله العظيم

معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب المحترمين

يطيب لي في هذا الموقف، ومن خلال منبر المجلس النيابي، ان اؤكد شعاري الذي كنت اهتمني به بعمل في حياتي الخاصة والعامة، فالامانة ورعايتها وحفظها كانت جزءاً من القيم

هكذا من الله جل

التي عشناها في هذا البلد، واخذت على عاتقي ان ارفعها بكل طاقتي مؤمناً ان الذي يرعى الامانة، لن يفرط في اي قيمة من قيم المجتمع النبيلة ابتداءً من الحق والخير وانتهاءً بالحرص على الديمقراطية بالتعددية واحترام الرأي الآخر، وقبول المعارضة البناءة والتي بدونها لا يمكن ان نحقق اهداف مسيرة البناء والخير في هذا البلد.

وانني وان انضم الى قافلة الخير في المجلس النيابي، لاستذكر بناء الاردن الحديث والتضحيات التي قدمها السلف الصالح من اجل ان يعملوا البناء، ولا تذكر مقولة جديرة بالوقوف عندها، وهي ان ما نعيشه الان في مرحلة الديمقراطية ما هو الا نتاج جهاد كل المؤمنين وحق للاردن ان يحتل مكانه المرموق على الساحة العربية والدولية ملتزماً بعروبة هذا البلد واسلامه وديمقراطية توجهه وعدالة قضيته، وحق مواطنيه في المساواة والحقوq المتكافئة، ومن اجل هذا كله كان ترشيحي للمجلس النيابي، كما هو حال كل منكم، اتم الذين قدتم المسيرة خلال السنوات الثلاث المنصرمة، وعملتم كل ما بوسعكم لاعطاء السلطة التشريعية مكانتها التي تستحق وارسيتم بعملكم الدؤوب حق هذه السلطة في التشريع والمساءلة مع احترامها لحق السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في ممارسة حقوقها بالتوازي والتعاون وبدون ان تمتدي اي منها على الاخرى، وارسيتم بعملكم حكم الشعب، هذا الشعب الذي يستحق منا جميعاً ونحن بمثلوه ان نعطي ما لدينا عملاً وممارسة، وان يكون بالإضافة الى خلافة الله، رابلاًنا في

وضع الامور في نصابها واحقاق الحق والعدالة والمساواة والديمقراطية.

وانا كنا نعيش هموماً داخلية تحتاج الى جهد المخلصين للتصدي لها ابتداءً من الفقر والبطالة ومواجهة الضغوط الاقتصادية التي يعيشها الاردن بعد حرب الخليج، وانتهاءً بتحقيق مستوى من النظام والرفاه لا يناء هذا البلد فاني معكم ننزع قضيتنا الرئيسة واعني القضية الفلسطينية في موقعها الذي لا بد من ان نؤكد، فلا تفرط في حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة على ترابه الوطني الكامل، فهذه القضية المركزية هي قضية عربية واسلامية قبل ان تكون قضية الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن هنا فاني اؤكد هذا الموقف، وانا ارى ما تبذله القيادة الاردنية من جهد في احقاق الحق والتصدي لكل المحاولات الدولية التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني في حل هذه القضية ضمن الشرعية الدولية وقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢، ٣٨٣. وستبقى قضية العراق في هذه المرحلة هي احدي هموم الامة العربية وهذا البلد بالإضافة الى العراق وبالتالي فان ما اود تأكيده هو ان الهجمة الامبريالية الشرسة على العراق يجب ان تتوقف وان تصدى الامة العربية والاسلامية لتفتيت العراق. كما ان ما يجري في البوسنة والهرسك هو اعتداء على الامة الاسلامية لا بد من ان يعمل على إيقافه وتقديم العون والمساعدة لشعبنا المسلم بكل ما يتوفر لدينا من امكانات.

ان الحاجة ماسة الى ايجاد قواسم مشتركة

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدكتور ماجد خليفة، المقرر بالنيابة.

الدكتور ماجد خليفة مقرر اللجنة القانونية بالنيابة: شكراً معالي الرئيس.

وصلنا الى المادة (١٧).

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٧ - يشترط في المدير المسؤول لكل من دار النشر ودار الدراسات والبحوث ودار قياس الرأي العام ودار الترجمة ومكتب الدعاية والاعلان والمطبعة ودار التوزيع والمكتبة ما يلي:

- ١ - ان يكون اردنياً.
- ب - غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة.
- ج - ان تتوافر فيه المؤهلات العلمية والخبرات العملية التالية:
- ١ - ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولى، على الاقل ولديه خبرة مناسبة يقدرها الوزير في المجال الذي سيعمل فيه اكتسبها بعد حصوله على ذلك المؤهل العلمي اذا كان سيعين مديراً مسؤولاً لدار للدراسات والبحوث او لقياس الرأي العام او للترجمة او لمكتب للاعلان والدعاية.

- ٢ - ان يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة على الاقل ولديه خبرة مناسبة يقدرها الوزير في المجال الذي سيعمل فيه اكتسبها

في العمل العربي تحتاج الى جهود كل المخلصين لاعادة اللحمة الى هذا النسيج الذي كتب عليه ان يعيش الفرقة والتناوب بسبب المؤامرات الاستعمارية التي حيكت ضده، اما ما يسمى بالنظام الدولي الجديد فلا مكان لهذه المنطقة فيه الا من خلال استغلال ثرواته، وبالتالي فان الواجب علينا مضاعف لوضع الامر في نصابه والعمل من اجل الوحدة العربية، بدلاً من ترسيخ عوامل التفرقة والانكفاء القطري.

يطيب لي في النهاية ان اؤكد لمعالي الرئيس والاحوة النواب المحترمين بانني وانا انضم الى مسيرتكم فاني ساوفي بالعهد الذي قطعته على نفسي لمواطني منطقتي الانتخابية بشكل خاص والاردن بشكل عام، وان ادعو الله لحمل الامانة بصدق ونزاهة وان اعمل في خدمة اهداف هذا الوطن في ظل قائد وراعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم الذي ادعو الله له بالشفاء العاجل والعودة المحمودة الى الوطن لمواصلة قيادة المسيرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ومرحباً بكم الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

- ٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣ والمتضمن مشروع قانون قرار المطبوعات والنشر سنة ١٩٩١. والقرار موزع في الجلسة السادسة عشر.

هكذا من الأشهر

بعد الحصول على ذلك المؤهل العلمي اذا كان سيعين مديراً مسؤولاً لدار النشر او للتوزيع او لمطبعة او مكتبة.

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٧ -

رأت اللجنة:

- حذف عبارة (او للترجمة او لمكتب للاعلان والدعاية) الواردة في اخر الفقرة (ج-١) من المادة:

- اضافة عبارة (او دار للترجمة او مكتب للاعلان والدعاية: في اخر الفقرة (ج-٧) من المادة.

معالي رئيس المجلس: بقي من هذا القانون ما بقي من مواد، نحن متفائلون ان ننهي هذا القانون خلال جلستين او ثلاث نأمل ذلك.

ولهذا ارجو ان يكون النقاش مركز ومباشر على النقاط مباشرة، فاذا رأيت ان تبدأ بالنقاط تبدأ بنبدأ مباشرة، ويتم النقاش عليها.

فابدأ في صدر المادة، صور المادة قبل ان نصل الى (أ) ان كان عليها نقاش، استاذ سليم الزعبي صدر المادة السابعة عشر.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس نعم اتفق مع معاليكم باننا من المفروض ان ننتج هذا القانون في هذه الدورة ان شاء الله، لكن اعادة صند هذه المادة

قد لا يوجب النص تعيين مدير مسؤول للدور التي تحدث عنها (النص) لذلك سيدي الرئيس اقترح ان يكون صدر المادة على النحو التالي ولا اريد ان اطيل النقاش.

الاقتراح، يجب ان يكون لكل من دار النشر والدراسات والبحوث، ودار القياس الرأي العام ودار الترجمة، ومكتب الدعاية والاعلان والمطبعة ودار التوزيع والمكتبة، مدير مسؤول يشترط فيه ما يلي هذا صدر المادة الذي اقترحه سيدي الرئيس، شكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هذه النقطة اقترح ونثني عليه والاقتراح واضح اذا كان هناك اي ملاحظة على صدر المادة الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالنعم ابوزنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

صدر المادة (السابعة عشر) له علاقة بالمادة (الثامنة عشر) حيث ان المادة (الثامنة عشر) التي سنصل اليها، تقول في صدرها، لا يجوز للشخص الواحد ان يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من مؤسسة واحدة من المؤسسات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون.

فقد وردت في صدر المادة السابعة عشر عدة مؤسسات، فخشية اللبس في تصنيف هذه المؤسسات، فاقترح تصنيفها حتى ينسجم مع صدر المادة الثامنة عشرة، وان يرقم هذا التصنيف.

ان يذهب احد باعتبار ان هذا المدير يمكن ان يكون مديراً لدار النشر ودار الدراسات والبحوث ودار قياس البحث العام، وما شكل ذلك، لذلك لا اري مكاناً للملاحظة الشيخ وما اقترحه استاذ سليم الزعبي ونثني عليه اعتقد انه يجندم المادة (١٨) والمادة (١٧) في آن واحد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

لا اري ضرورة لتعديل المقترح لصدر هذه المادة، ذلك لان المادة (٢٢) تشترط لاي مطبوعة بان يكون لها رئيس تحرير.

وهذا ينسجم مع ما قررناه مع المادة (١٥) في رئيس تحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة، التي يرأس تحريرها، كما يعتبر كاتب مقالة الذي نشر في المطبوعة مسؤولاً عما ورد فيه.

كما ذكرنا شرط (الوجوب)، ان يكون هناك رئيس تحرير للمطبوعة الصحفية الدورية، فما معنى ان تنقيد بهذه الاشتراطية الرجوعية لموضوع دار النشر، او دار الدراسات.

لذلك لا اري ضرورة لاقتراح الوجوعية هنا لان المادة (٢٢) تنفي في هذا المجال، وحتى تكون منجسمين مع بقية النصوص التي اقرناها سابقاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حمزة منصور.

فمثلاً عندما نقراً يشترط في المدير المسؤول لكل من دار النشر، هذه واحدة تأخذ رقم (١) ودار الدراسات والبحوث تأخذ رقم (٢) ودار قياس الراس العام تأخذ رقم (٣) ودار الترجمة تأخذ رقم (٤) ومكتبة الدعاية والاعلان تأخذ رقم (٥) والمطبعة ودار التوزيع والمكتبة تأخذ رقم (٦).

فتكون بذلك قد خدمنا صدر المادة الثامنة عشر، فلا يحدث تناقض او ليس وغموض لدى تطبيق المادة الثامنة عشر، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ارجو ان اشير الى انه دخل الان بيننا في الشرفات مجموعة من الطلاب الامان من جامعة (لوترمون) الالمانية جاءوا ضيوفاً على وزارة الشباب، فترحب بهم واصبح هذا المجلس يقصد بالزيادة، فمرحبا بهم في مجلس الامة في الاردن.

ملاحظة الشيخ ابوزنت، الدكتور العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكراً معالي الرئيس.

مع احترامي لم تفضل به فضيلة الشيخ لا اري اي علاقة بين ما ذكره في المادة السابعة عشر وصدر المادة (١٨).

ولا يذهبن احد اطلاقاً الى ان يجعل لكل هذه المؤسسات بالتسلسل الذي ذكره اي التباس في مطلع المادة (١٨)، الكلام في مطلع المادة (١٨) يقول.

يكون هناك مدير مسؤول فقط، ولا يمكن

هكذا من الله

السيد حمزة منصور: مع تقديري للاقتراح الذي تقدم به معالي الاخ سليم الزعبي، الا انني ارى بالاكثاف بالنص كما ورد في المشروع كفاية وغنى وما اشار اليه يمكن ان يضمن في المادة الثامنة عشرة، وترك اصل المادة السابعة عشرة كما هو وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالسلام فريجات.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ما اردت ان اقله: ان النص بهذا الشكل ليس له معنى الا ان تتوفر الشروط ونحن لانقر ابتداءً ان يكون هناك مدير او لا يكون.

القصد في التعديل الذي اشار اليه معالي الاخ سليم الزعبي ان تلزم هذه المؤسسات بان يكون لها مدير وان تتوفر فيه الشروط، فالنص بهذه الصورة التي امامنا لا يلزم المؤسسة بتعيين مدير ولذلك اذا وضعنا شروط بدون ان نلزمها بوجود المدير، فبقى هذه الشروط لا معنى لها، والتشريع يجب ان لا يكون لغواً ويجب ان يكون له معنى، ويكون له هدف.

سيدي الرئيس، ولذلك انني على اقتراح معالي الاخ سليم الزعبي.

واقترح التصويت على ذلك انهاءً للنقاش، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

اود اولاً ان اني على اقتراح الاستاذ سليم الزعبي، ولكنني اضع تعديلاً على هذا الاقتراح، وهو شطب كلمة المكتبة.

نحن الان مقيدون بالحديث عن صدر هذه المادة، ولذلك اكتفي بالقول، بانني اقترح شطب كلمة المكتبة لان لها علاقة بفقرة تالية للجزء الثاني من الفقرة (ج) من نفس هذه المادة.

ولذلك سيكون هناك حديث اخر حولها لكن مبدأياً اقول: اقترح ايضاً ان تشطب هذه الكلمة، لاعتقادي بانها تقدم خدمة ليس لها علاقة مباشرة بالمطبوعات او بالعمل الصحفي او بما شابه ذلك.

وبالتالي انسب او اقترح بان تشطب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

اولاً: انني على مقترح الاستاذ سليم الزعبي والتعديل الذي جرى على المقترح، والذي اقترحه استاذ فخري قعوار.

ثانياً: ارى ان الموضوع اصبح واضحاً للجميع واقترح اقفال باب النقاش، وان نصوت على المقترحات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: سيدي، اذا كان الموضوع

مثلاً محضور او الى اخره.

لذلك لا بأس يعني ان يبقى الاقتراح بهذا الشكل، اود ان ارد على شيخنا الاستاذ علي الفقير، اللي يقول المادة (١٤) قالت يشترط في رئيس التحرير، هذه المادة عدلت سيدي الرئيس من قبل مجلسكم الموقر وقيل نفس الشرط يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي: عدلت (ص) يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول ويشترط فيه ما يلي، عدلت هذه المادة كما تعلمون سيدي الرئيس فبقى الاقتراح كما هو، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

بالنسبة للاقتراح المقدم من معالي النائب المحترم الاستاذ سليم الزعبي لاصير في ذلك ونعتقد انه مفيد ان يوضع النص الذي اقترحه هو يشترط وجود المدير، ثم يتحدث عن شروط المدير.

فهذا التحفظ او هذا الاشتراط اعتقد انه في مكانه، اما الاقتراح الذي تقدم به النائب المحترم الاستاذ فخري قعوار شطب المكتبة، نحن نحس انه خطأ، انه لا يجب حذف المكتبة، المكتبة لا يتبع القرطاسية والاقلام فقط، انما تتبع كتب، وقد تباع كتب متنوعة وبالتالي من الضروري جداً، ان يكون هناك معرفة بالاشخاص الذين يتداولون في موضوع الكتب والجرائد والمجلات والصور وغيرها وهناك في

موضوع المكتبة في الحقيقة سوف يرد بالنسبة للتصنيفات والشروط الواجب توافرها في المدير المسؤول ويجب ان يكون للمكتبة التي تباع الكتب وتتعاظم بالفكر، ان يكون هناك مديراً مسؤولاً.

اما بالنسبة للمؤهلات، فهذا مجال آخر ثاني نبخته عندما نصل اليه، ان يكون جامعياً او ان يكون حامل شهادة ثانوية، فهذا امر اخر.

انما كمكتبة يجب ان يكون لها مديراً مسؤولاً محدداً المسؤولية بان يبيع ويشترى الكتب، اما ما تفضل به معالي الاستاذ سليم الزعبي، الحقيقة من اقتراح جيد بان يكون هنالك مجال للوجوب، وليس للجواز الشرطي، وانما يجب ان يكون هناك مديراً مسؤولاً.

ويشترط فيه ما يلي: حتى يكون هناك انسجاماً ايضاً مع المادة (١٨) التالية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لعله الان اتضح الامر، هناك اقتراحان على ما يبدو بالاضافة الى النص المقدم، اقتراح كانه منفصل عن الاستاذ فخري شطب المكتبة من النص مع الموافقة على اقتراح الاستاذ سليم.

ما بعرف استاذ سليم هل ترى ان تصر على يعني هناك قرار باقتراحك، مع شطب المكتبة؟

السيد سليم الزعبي: سيدي، هو الراي، تابع للمجلس بالنتيجة لكن حقيقة اعتقد المكتبة يعني بمعناها انها قد توزع الكتب، قد يلحقها بشكل او باخر استاذ فخري عفواً وكامل المجلس، المسؤولية في انها توزع كتاب

هكذا من الأصل

قانون كما سنرى بعد لاي عقوبات على من يبيع كتب ممنوعة او جرائد ممنوعة، تعاقب من؟ ان لم يكن للمكتبة مدير مسؤول وفيه شروط معينة متوفرة فيه.

قد نتساهل في الشروط، قد نرى ان الشروط فيها تشدد، هذا امر راجع للمجلس الكريم.

لكن المطلع المادة يشترط ان يكون مدير، وان يكون هذا المدير اردني، وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف، ثم بعد ذلك يدخل في الشروط، ويفرق في الشروط بين مدير دار الابحاث وبين مدير المكتبة، انما شطب المكتبة يخل بالبيان الكامل لهذا البند، ولذلك نحن نرى بكل صدق وامانة انه يجب بقاء المكتبة بصدر هذه المادة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذن الاقتراح الذي اقترح من الاستاذ فخري قعوار بشطب المكتبة وثني عليه نظرحه للتصويت، اتوقع ان الحيديات التي ذكرتها واضحة.

من يوافق على شطب كلمة المكتبة من صدر المادة السابعة عشرة؟ الاصوات

السيد الامين العام: ٤ من ٦٣

معالي رئيس المجلس: ٤ من ٦٣

التعديل الذي اقترحه الاستاذ سليم الزعبي اذا سلختم، واذا مش واضح نقراه مرة ثانية واضح.

الجميع: واضح

معالي رئيس المجلس: واضح؟ الايدي

اذا سمحتم من يؤيد هذا الاقتراح، بالتعديل على صدر المادة السابعة عشرة؟

السيد الامين العام: ٤٤ من ٦٣

معالي رئيس المجلس: ٤٤ من ٦٣

وموافقة على التعديل كما جاء من الاستاذ سليم الزعبي، البند (أ) معروضة على المجلس الكريم؟

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة (ب).

الجميع: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة (ب) استاذ الحصانة (ب).

الدكتور يوسف الحصانة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

ان يكون حاصل على ..

اسف، انا يعني اخطأت بالتعليق على المادة التي بدني اعلق عليها، انا بدني على المادة (١) من (ج) انا متأسف معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: (ب) معروضة على المجلس الكريم، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة (ب) قد يبدو النص - اذا سمحتو لي - غير واضح، غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة، ارجو

لعباس محمود العقاد بعقوباته ومصطفى صادق الرافعي بادبياته، ان يقتل مدير المرفق من هذه المرافق، سيرفض وسيشطب على الطلبة.

فلذلك اجد ايضاً سلبية اخرى، ولديه خبرة مناسبة يقدرها الوزير ترك الامر لتقدير الوزير ممكن ان يكون امراً مزاجياً تتدخل فيه المحسوبة والوساطة والهوى.

ولا نضمن ان يكون الوزير دائماً محايداً منصفاً فانه بشر يتأثر بمن حوله ونحن هنا نضع قانوناً للأجيال، وليس لجيل معاصر فحسب، لذل اقترح التعديل التالي لرقم واحد من الفقرة (ج) يصبح على النحو التالي:

ان يكون حاصل على الشهادة الجامعة الاولى فان كان دون ذلك، اي دون الجامعية الاولى فيجب ان يكون ذا انتاج علمي لا يقل عن مؤلفين ولديه خبرة لا تقل عن (٥) سنوات، لا بد من تحديد سقف زمني لهذه المدة في المجال الذي سيعمل فيه اكتسبها بعد حصوله على ذلك المؤهل العلمي الى اخره.

هذا الذي اقترحه وبذلك نحسن القانون من الزيف والمحسوبة والهوى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس، انني ارى هناك شرطان او شرطين لا اعرف في هذا الموضوع.

الشرط الاول: هو الشهادة الجامعية

من الاخوة اللغويين ان يدلونا، هل كلمة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة معطوفة على الجنحة ام معطوفة على الجنابة والجنحة، واذا كان ذلك كذلك فارجو ان ينص ما لم يرد اعتباره.

معالي رئيس المجلس: هذه لها قاعدة فقهية مش هيك الشيخ علي؟

السيد عبدالكريم الدغمي: ما لم يرد اعتباره اقترحي.

الدكتور علي الفقير: وصفه للجنحة وليس للجنابة فالجنابة عامة سواء كانت بامور تتعلق بالشرف او بامور اخرى فما دام قد حكم بجناية فيعتبر ذلك مانعاً له من ان يستلم هذه المسؤولية.

ثم يضاف الى ذلك ان يخل بالشرف بان يرتكب جنحة مخلة بالشرف والاخلاق العامة، فدائماً الوصف يطلق الى اكثر مذكور ولا يطلق على الاول.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على (ب)؟

الجميع: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة (ج) الشيخ ابوزنت (ج).

السيد هيدالمتم ابوزنت: شكراً معالي الرئيس.

رقم واحد من فقرة (ج) تشترط ان يكون حاصل على الشهادة الجامعة الاولى على الاقل. في الحقيقة هذا يؤدي الاحتكار ويؤدي الى وعد المواهب الفطرية في المجتمع، بمعنى لو قدر

هكذا من الأهل

الأولى، وأنا مع هذا الموضوع، ولديه خبرة مناسبة.

أنا اقترح يجب أن نحدد هذه الخبرة المناسبة ثلاث سنوات لأنها ليس شرطاً بديلاً عن الدرجة الجامعية الأولى.

ثلاث سنوات اعتقد مناسبة فوق الدرجة الجامعية الأولى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ قنوار.

السيد فخري قنوار: شكراً معالي الرئيس.

يعني بالنظر إلى هذه الفقرة، نجد على أن هناك قيود كبيرة تحد من قدرة الإنسان على أن يقوم بأي عمل استثماري في المجالات العديدة المذكورة هنا.

دار الدراسات والبحوث قياس الرأي العام الترجمة مكتب الدعاية والاعلان مجموعة من القيود الشديدة، تفرض على الإنسان الذي يريد أن يستثمر في هذه المجالات وعلينا أن نفر بان هذا باب من ابواب الاستثمار ينبغي ان يشجع وان لا يقيد بمؤهلات عالية بشكل مطلق.

ولذلك أنا اقترح أن يوضع هذا الشرط، شرط الشهادة الجامعية الأولى، ولكن أن تكون كلمة ولديه خبرة أن تعدل إلى ولديه خبرة يعني تضاف الهمزة قبل أو العطف فتصبح أو لديه خبرة مناسبة.

أيضاً لا إدري إذا كان يعني بالامكان

شطب أيضاً بقدرها الوزير، لابد من جهة تقدر ذلك.

لكن لا اعتقد أنه من المناسب أن تترك لمزاج شخصي بعينه، ليقدر هذه الخبرة المناسبة فاقترح أن تشطب وأن يوضع لها بديل ما يكون أكثر على التقدير لهذه الخبرة المناسبة في هذا المجال.

أيضاً أود أن أقول بشكل عام أن دار الاعلان مكتب الاعلان ومكتب الدعاية، هو مرفق للخدمات، وليس له علاقة بالاعلام المباشر، أو بالعمل الصحفي المباشر، ولا ادري لماذا تفرض عليه مثل هذه القيود المعيقة ولذلك أرى أن تشطب أيضاً عبارة مكتب للاعلان والدعاية من نهاية هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحصر هنا بالشهادة الجامعية الأولى على الأقل ولديه خبرة مناسبة، لاحظت اللجنة القانونية بعد شطبها لكلمة أو عبارة للترجمة أو لمكتب للاعلان والدعاية، أن الأمر بقي محصوراً في الجهتين أو في مؤسستين:

المؤسسة الأولى هي دار الدراسات والبحوث والمؤسسة الثانية هي قياس للرأي العام والامران الاثنان، في الحقيقة هما من الأمور المتخصصة، فلا يعقل لشخص أن يقيم مؤسسة للدراسات والبحوث، وأن لا يكون على الأقل حاصل على الشهادة الجامعية الأولى.

ولذلك اقتضى الأمر والضرورة اقتضى أن يكون من أقال مثل هذه المؤسسة أن يكون

إلى تخصص عالي، قد يصدر أحدهم دراسة معينة تؤدي إلى تشويش وتضليل إلى الرأي العام قد تقوم دار قياس الرأس العام بإجراء مسح معين لقضية سياسية معينة، وتخرج بنتائج خاطئة أو مظلمة أو مشوشة للرأي العام.

من هنا اشترط الشارع بهلتيين المهنتين تحديداً، أن لا يكفي فقط بالشهادة الجامعية يتخرج اليوم وثاني يوم يفتح مكتب لقياس الرأس العام هذا لا يكفي.

لهذا ينبغي بالإضافة إلى الشهادة الجامعية أن تكون لديه خبرة مناسبة، اعترض بعض السادة النواب المحترمين على تقدير الوزير وما هي الخبرة المناسبة يجب علينا أن لا ننسى أن المادة (٥٧) من هذا القانون تنص على إصدار نظم، يصدرها مجلس الوزراء بمقتضى أساليب ممارسة تطبيق هذا القانون ومن ضمنها وأقرأ لكم:

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، فما في ذلك الأنظمة التي تتعلق بكسداً وكذا، ودور الدراسات والبحوث ودور قياس الرأي العام.

فموضوع تحديد المدة أو تحديد الخبرة أو مدتها هذا أمر سيدي في التنظيم، إنما المبدأ الذي تبعت عنه في هذه المادة هو أنه ينبغي أن يكون على من يتصد لهذه المسؤولية المهمة أو الخطيرة أشخاص لا يكتفون فقط بأنهم قد حصلوا على مؤهل علمي عالي، وإنما لديهم خبرة في هذا الميدان بحيث لا تكون النتائج يتجهون إليها والدراسات التي سيقومون بها، واستطلاعات الرأي العام ينشرونها على الملأ فيها اغاليط، أو

متفقا وحاصلاً على شهادة علمية على الأقل الشهادة الأولى الجامعية.

ناحية ثانية لو تركنا موضوع الدراسات والبحوث، وأخذنا موضوع قياس الرأي لوجدنا أن هذا الأمر هو في أيضاً، علمي ولكنه أيضاً يحتاج إلى خبرة.

فهنا يستطيع الوزير أن يميز أن هذا الشخص الذي يريد أن يأخذ ترخيصاً لدار لقياس الرأس العام، لا بد أن تكون لديه خبرة، وهذا الحقيقة محصور، وليس ممكن إطلاقه بصورة عامة، فمن الممكن للوزير أن يميز وأن يقدر بتقدير المناسب، إذا ما كان ذلك الشخص يصلح بأن يعطى رخصة لدار للبحوث أو دار لقياس الرأس.

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

سنلاحظ أنه في الفقرة الأولى الفقرة (١) من (ج) عزلت دور الدراسات والبحوث ودور قياس الرأي، عن الرأي العام عن غيرها من المهن التي وردت في صدر هذه المادة، كما نلاحظ أن اللجنة القانونية قد اقترحت حذف الترجمة ومكتب الاعلان والدعاية من السطر الأخير من هذه المادة والحقتها في المادة التي تلت.

سأخذ هذه النقاط واحدة واحدة الدراسات والبحوث وقياس الرأس العام هذه مهن تحتاج حقيقة فضلاً عن الشهادة الجامعية

هكذا من الأهل

فيها اخطاء جسيمة يمكن ان تؤدي الى تشويش او احداث ارتباك في اوساط الرأي العام لان هذه الدراسات وهذه النتائج تنبئ عليها خطط وتنبي عليها افكار وتنبي عليها قناعات الناس، ومن هنا جاء النص على انه لا يكتفي فقط بالشهادة، وانما اشترطت فيها شرط الخبرة، لاحظت بعض الاخوة في طبيعتهم، سماحة الاستاذ النائب الشيخ عبدالمعظم عن انه لا ضرورة للتشديد، وضرب مثالا بالاستاذ العقاد والاستاذ الراجحي.

طبعاً نحن نعترف هذه الحقيقة ان الموهبة العبقريّة ليس لها حدودها، ولكن نحن نتعامل مع السائل، لا نتعامل مع القاعدة العامة ولا نتعامل مع الشواذ، والشذوذ عن القواعد لا قياس عليه.

نحن نقول انه ينبغي ان يكون معه شهادة وعنده خبرة معينة في الميدان الذي حدد له، فاذا كان هو عبقري زمانه بده يكتسح كل الحواجز، هذا رغم انوفنا.

انما نحن نقف ونشرع للناس العاديين ولا نشرع للعباقرة الذي لا حكم عليه شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس

حقيقة انا اقترح يعني بان وضحت كافة وجهات النظر ان يتم التصويت على هذه المادة او هذه الفقرة من المادة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ

عكور.

السيد عبدالرحيم عكور: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة يعني انا بايد وجهة نظر الاخ سليم لكن قبل هذا يعني انت تبحث في بعض القضايا التخصصية في موضوع الدراسات في موضوع القياس الراس، وان تبقى الخبرة دون تحديد ستضع لميزاج الوزير.

انا مع تحديد الخبرة في نفس التخصص يعني ولديه خبرة في مجال تخصصه بمدة لا تقل عن ثلاث سنوات او اربعة سنوات، فلا تخضع لمزاج الوزير، حتى يعني نخرج من دائرة العموميات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم.

ارجو ان لا ننسى جميعاً ونحن نبحث في هذا القانون، ونحن نريد ان نعين مديراً باحدى هذه المؤسسات، اننا نتعامل مع فكر، ومع رأي مع علم، ومع معرفة.

لذلك لا بد من وجود المؤهلات، التي نحترم هذا الفكر وهذا العلم، الحقيقة انا مع الرأي الذي يرفع من مستوى المدير، لا يكتفي الحقيقة بالثانوية حتى ولو كان مدير مكتبه، لان مدير المكتبة لا يتعامل مع ادوات وسلع ومع بقالة، سكر ووز.

انما يتعامل مع كتاب، قد يفسر هذا

الكثير من البلاد العربية المجاورة الذين يتاجرون بالكتب التي تسيء بحملون الكثير من المؤهلات العليا.

لذلك انا اقترح ما اقترحت اللجنة القانونية ان نصوت على الفقرة (ج) (أ) (٢١)، مع نقل او لترجمة او لمكتب الاعلان والدعاية للفقرة (٢) وان نصوت عليها لان الحقيقة المكتبة، بينما ان يكون المسؤول مدير مسؤول بغض النظر مؤهلة.

لذا اقترح التصويت على المادة كما وافقت عليها اللجنة القانونية بفقرتها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الحصانة.

الدكتور يوسف الحصانة: معالي الرئيس.

تركنتي للآخر حتى قالوا ما اريد قوله حقيقة منصب الوزير قد يأتي التبديل والتعديل بوزير ليس له علاقة بالاعلام والصحافة.

ففي مسألة التقدير هنا تكون حقيقة غير دقيقة فانا اقترح ان يكون يقدرها لجنة يعينها الوزير وهذا اقرب الى الصواب، فاذا نفي احد اخواني على ذلك، يضرب على ذلك، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

اود ان اذكر الزملاء المحترمين ما قرره في المادة السابقة المتعلقة بالمطبوعة المتخصصة عند

الكتاب من يقرأه، وقد يكون هذا الكتاب نافعا انا رايت الكثير من اصحاب المكتبات يتعاملون مع كتب محرمة ومع كتب تضر المجتمع، وقد نهت مدير مطبوعاتنا، وقلت له هناك كتب تباع في السوق ويبيعها بعض اصحاب المكتبات، مثل كتاب اولاد حارتنا، التي هو ممنوع في بلده في مصر، وهو يوزع في عمان، وهذا ينسب الاحاد ويتكلم في الاحاد وفي الذات الالهية الحقيقة انا مع التشديد على ان يكون المستوى لمدير المؤسسة لا اقل من جامعي.

ثانياً: الخبرة يجب ان تكون هناك خبرة والخبرة مقدرة، ولا يكتفي بان تكون يقدرها الوزير، لان هذا المنصب يتقلده كثير من الاشخاص، ونحن لا نعين احدا ابداً.

ثالثاً: الحقيقة التخيير باو، انا اقول هذه او تحذف يجب ان يجدد يجب ان يكون المسؤول صاحب مؤهل على الاقل ان يكون جامعي حتى للمكتبة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ العلاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

انا ارى انه تكلمنا كثير في المادة هذه واعتقد ان الفقرة (أ) الحصول على الشهادة الجامعية ثم خبرة فعلاً مناسبة يقدرها الوزير.

وارى تحديد السنوات ليس ضروريا الحقيقة كثيرا، ولذلك وفي ما قال الاخوان انه لازم يكون مدير مكتبة جامعي، بعض الذين يبيعون الكتب الرخيصة يحمل دكتوراه، وفي

هكذا من الأهل

ما جئنا الى البند (٣) ان يكون حاصلًا على مؤهل علمي فيه علاقة بالموضوع.

وجاء اقتراح بعض الزملاء ان يكون هذا المؤهل بالدرجة الجامعية الاولى، واعتقد اننا صوتنا على النص كما ورد في مشروع القانون وتوصية اللجنة، فاذا كانت المطبوعة المتخصصة لم نشترط فيها خبرة واكتفينا بالمؤهل العلمي المتخصص.

فهل ترون دار القياس الرأي او دار النشر او الترجمة او دار الدراسات والبحوث اهم من المطبوعة المتخصصة؟

ومن تحرير صحيفة دورية يومية او غير يومية التي لم نشترط فيها مؤهلاً جامعياً.

بينما اضعنا في هذه المادة، فرق المؤهل خبرة، تركناها معومة لخدمة الوزير وتقديره وباعتقادي اننا ينبغي ان نفرق بين الشاهدة وبين الخبرة وجرت تشريعاتنا سابقاً على ان الشاهدة الجامعية علامة على الخبرة وما قبلها يحتاج الى الخبرة لذلك يشترط الخبرة فيمن هو دون الجامعية الاولى.

منه. ريمنى اذا هو حمل الثانوية العامة، فعندئذ نشترط خبرة، خاصة وان هناك اناس من المختصين في هذا المجال لم يبع طويل مثل هذه القضايا وهم لا يحملون الا مؤهل ثانوي او حتى دون الثانوي.

بالعلماء الذين هم باعتمادنا باعتمادنا تصنف على انها شهادة خبرة لصاحبها لممارسة العمل القانوني، فمفهوم الخبرة لا يكون خفي، نبتعد عن المصطلح القديم الذي كان يطلق على النص مقتصر على

التالي:

ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل، ثم في البند (٢) وهو متعلق بالثانوية العامة، فهذا يشترط فيه خبرة، وانا مع اقتراح الاخ عبدالحفيظ علاوي، ان يقدر الخبرة لجنة متخصصة يعينها الوزير، ولا تترك الامر للوزير نفسه، حتى يتعد عن المراجعة.

وايضاً كما ذكر الحصانة في هذا المجال، لذلك اقتراحي عدد، الفقرة (١) من الفقرة (ج) ان يكون حاصل على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل فقط دون ذكر الخبرة.

والبند (٢) يبقى على ما هو عليه مع مراعاة توصية اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، فقط من باب التذكير، كاني فهمت الشيخ علي قال انه لا يوجد خبرة في المطبوعة المتخصصة، الحقيقة البند (٣) من (٤) من المطبوعة المادة (١٦) اقرت المؤهل واقرت الخبرة في نفس الموضوع، فقط للعلم.

الشيخ قرش.

السيد يعقوب قرش: بسم الله الرحمن الرحيم.

اعتقد التوجيه الي توجه له الاخ فخري قموار وهي زيادة المهمة، او لديه خبرة، قد يكون بها عدل اكثر الشهادة الجامعية اشارة خبرة او خبرة حياتية عملية، لذلك زيادة المهمة او لديه خبرة، هذا تعديل اضيفه على تعديل اللجنة القانونية.

يبقى تقدير هذه الخبرة، اماننا طرحين اما

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس.

الحقيقة في المادة (١٦) الفقرة (٣) ميزت بين حامل مؤهل وبين من له خبرة، فذكرت او بمعنى ان من له خبرة، لا يشترط ان يكون معه مؤهل جامعي، قد يكون معه ثانوية او دون الثانوية العامة، لكن عنده خبرة كافية.

وكذلك الي عنده مؤهل جامعي لم تشترط المادة (١٦) معالي الرئيس اي مؤهل جامعي، ذكرت مؤهل علمي متخصص، فاذا كان هذا الموضوع المتخصص لم نذكر فيه المؤهل جامعي ولا خبرة زائدة.

فهذا يعني اننا الان نشدد في قضية اقل اهمية من المادة (١٦) لذلك لا ينبغي ان نشدد في قضية اقل اهمية من المادة (١٦) لذلك لا ينبغي ان نشدد في هذه المادة اكثر ما ذكرناه في المادة (١٦).

لذلك يكتفي بالمؤهل العلمي الدرجة الجامعية الاولى على الاقل، واذا لم يكن معه مؤهل جامعي ان يكون معه ثانوية عامة وخبرة يقررها لجنة معينة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: لا شك ان الشهادة الجامعية شيء اساسي ولكن هناك فرق بين الشهادات، هل هي شهادة الصحافة والاعلام؟ ام اذا كانت الشهادة شهادة رياضيات فلماذا تكون هذه الشهادة مؤهلاً ايضاً اذن ما الفرق

تقدير الوزير طرح، وتقدير لجنة، وان اري اننا نحن المجلس التشريعي نحن من الان نتفق على مدة اتفقنا على المحامين ثلاث سنوات بعد اقتناءهم شهادة المحاماة، لماذا لم نتفق الان مثلاً ايضاً على ثلاث سنوات، فلا نتركها للجنة ولا نتركها للوزير.

يتفق او لديه خبرة ثلاث سنوات في المجال الذي سيعمل فيه، خبرة معقولة اتفق عليها، اتفقنا على تحديد خبرات في هذا المجلس فلا مانع ايضاً من ان نتفق على تحديد هذه الفترة فنعطي الوزير او نعطي اي لجنة ولا نتحمل مسؤوليات جديدة، وهو افضل واسلم وانا اعتقد حين ذاك ايضاً نأخذ في تعديلات اللجنة القانونية، بنقل الترجمة ومكتب الاعلان والدعاية للبند الثاني، وشكراً.

شكراً لكم، استاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

نحن نطرح شعار التطوير الاداري، وارجو ان يتحول الى حقيقة، بمرحلة التطوير الاداري، نقبل ان يكون على رأس مؤسسة، مدير يكتفي بخبرته دون مؤهل علمي اري ان هذا يتناقض حقيقة مع روح المرحلة التي نعيشها.

ولذلك اثني ثانية، على ما تفضل به الزميل عبدالحفيظ علاوي ان نصوت على قرار اللجنة القانونية، بالابقاء على مؤهل لا يقل الشهادة الجامعية الاولى، وخبرة مناسبة ولا بأس ان يترك امرها للوزير، ولا يجوز ان نطلق حقيقة في كل ما يصدر عنا من روح الشك، وشكراً.

هكذا من الأهل

بينها وبين التعليم الثانوي؟ ولذا فان الخبرة شيء اساسي، ولا بد من الاشارة اليه. لذا اقترح عندما نقول ان الوزير هو الذي سيعين ارجو ان يكون الوزير بالتعاون مع نقيب الصحافة في تقدير هذه الخبرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، باتوقع ان الموضوع الان وضع الامر، ونعود الى ما هو مطروح علينا من النص المقدم.

استاذ فارس النابلسي سؤال؟

السيد فارس النابلسي: سؤال بالنسبة لمكتب الاعلان والدعاية السابقة هل سينطبق عليهم هذه الشروط؟

معالي رئيس المجلس: احنا عاد السؤال هنا معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: الحقيقة اقترح القانون ان يكون مكتب الدعاية والاعلان والترجمة خاضع للشروط الواردة في الفقرة (١) (ج) بمعنى ان يكون جامعي وله خبرة يقدرها الوزير.

جاءت اللجنة القانونية اقترحت شطب الترجمة ومكتب الاعلان، اخراجه من هذا الشرط، والحاقه بالشرط الوارد في الفقرة الثانية وهو ان يكون حاصل على شهادة الدراسة الثانوية فقط.

لا نريد ان نجعل هذه المسألة موضع جدال طويل، وخصوصاً ان الوقت ضيق، نقترح ان يبقى الترجمة في الفقرة (أ)، ولا ضير من ان تلحق مكتب الدعاية والاعلان في الفقرة

التالية.

نحن نحس بامانة انه الذي يدير مكتبه للترجمة ترجمة وثائق قانونية او ترجمة كتب او ترجمة اشياء مهمة يجب ان يكون على المام باللغة التي يترجم منها واللغة التي يترجم اليه.

يعني لا يعقل ان يكون شخص معه شهادة ثانوية بترجم كتاب (فرنساوي) مثلاً لا يعرف مضمونه، والانسان يقرر هل يترجمها او لا يترجمها، ان يتحمل مسؤولية الترجمة او ان لا يتحملها من هنا اقترحنا ان يلحق الترجمة في البند الاول ومع مكتب الدعاية والاعلان.

لكن اذا رأى حضرات السادة النواب المحترمين ان يلحقوا مكتب الاعلان والدعاية باعتباره لا يتطلب شهادة جامعية، بالفقرة التالية لاضير، لكن نحس بامانة ان الترجمة يجب ان تبقى في الفقرة الاولى.

وارجو ان اكون بذلك قد اجبت على سؤال النائب المحترم فارس النابلسي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بالاضافة الى ما تفضل به معالي وزير الاعلام في الحقيقة ان هذا الموضوع، يتناول اي قانون وليس قانون المطبوعات، اي قانون عندما يصدر تبدأ شروطه باللحظة التي تلي تاريخ الصدور انما ما كان سابقاً بحسب قانون المطبوعات السابق هو الذي يشمل الحالة السابقة قبل سريان مبدأ القانون الجديد، شكراً.

معالي رئيس المجلس: سؤالك ما جاب

عليه؟ استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: ما جاب على سؤال معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ فارس.

السيد فارس النابلسي: في حالة التجديد يا معالي المقرر، طالما انت تفسر لنا، في حالة التجديد، هل سينطبق القانون هذا على المكاتب السابقة ام لا؟

السيد المقرر: في حالة التجديد اعتقد ان القانون هذا هو الذي سيطبق.

معالي رئيس المجلس: استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

يا سيدي يعني الاصل انه نص واضح تماماً، هو ينطبق على كل هذه الدور من سريان القانون، يجب على تلك الدور المنشأة قبل صدور القانون، ان توفق اوضاعها وفق احكام هذا القانون.

هذا نفاذ فوري ومباشر، الحقيقة قد يقال في حقوق مكتسبة، هل هذه الحقوق المكتسبة مصانة هذا الحديث عن الحقوق المكتسبة موضوع القرارات الادارية وليس القوانين.

القانون انا ارى انه سينطبق على كل المراكز القانونية الموجودة عند نفاذه.

ولذلك سيطبق يقينا على دور النشر القائمة شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا السؤال مهم جداً ومطروح، والذي يحكم بهذا الصدد هو مبدأ تنازع القوانين، من حيث الزمان. فالسؤال يطرح بالشكل التالي: هل يسري هذا القانون من لحظة صدوره على المراكز القانونية التي انشأت في السابق، ام تعتبر من الحقوق المكتسبة الذي لا يجوز للقانون الجديد ان يمسها الحقيقة الفقه مختلفة في هذه المسألة، وهناك رأي يقول بان القانون الجديد يسري من تاريخ اصداره ومن تاريخ سريانه المنصوص عليه في مته، ولا يشمل ذلك الحقوق المكتسبة، ولا يمس المراكز القانونية، وهناك رأي اخر يقول: وهو ما تفضل به الاخ سليم انه يجب على المراكز القانونية التي انشأت في السابق ان توفق اوضاعها وفق القانون الجديد لذلك حساً لهذا الخلاف الفقهي ولهذا الخلاف القانوني، هناك احد حلين، اما ان يقول هذا المجلس في مباحثاته كما فعلنا في قانون الاحزاب في الجلسة المشتركة.

بان توجه المجلس، ومباحثاته في هذا النص باننا نقر المراكز القانونية السابقة، وان لا يمس هذا القانون بالحقوق المكتسبة، ونعتبر ذلك توجه من هذا المجلس الذي هو مجلس التشريع واما ان نص صراحة الحل الاخر ان نص صراحة على ان هذا القانون، لا يمس بالحقوق المكتسبة التي انشأتها قوانين اخرى في السابق

هكذا من الأصيل

وان يسري على المراكز القانونية، التي سنتشأ بعد سريان هذا القانون حسب القنوتات الدستورية وحسب المواعيد والمدد الدستورية شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على كل حال لا ادري انه الفكرة هذه مطروحة الان في الفقرة ام لا؟ استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

بعد التعديل الذي اجراه المجلس الكريم على اصل المادة (١٧) من هذا القانون، فقد توجب على كل مؤسسة قائمة او ستقوم ان يكون لها مدير بمواصفات، ولذلك ما تفضل به معالي الاخ سليم الزعبي، ملزم لكل المؤسسات قائمة او ستقوم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

يمكننا ان ننص في هذه المادة على ان المراكز القانونية التي نشأت بموجب القوانين السابقة ان توفق اوضاعها مع هذا القانون خلال سنتين او ثلاث سنوات حسب المدة التي نراها مناسبة بمعنى ان توفق اوضاعها مع هذا القانون خلال عامين، لاننا نريد ان توجد اشياء جديدة مسؤولة معالي الرئيس، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس. انا اعتقد ان هذه المادة في غاية الخطورة وفي غاية الاهمية، وينبغي ان نتوقف عندها وان نشبعها بحثاً، وان نتحدث فيها بتروي حتى لا نخرج منها، بما قد يترتب عليه اثار سلبية كبيرة وربما تكون فادحة.

انا اقول اذا اقرت هذه المادة على هذا النحو المطروح امامنا، فاعتقد ان اثارا كبيرة اجتماعية سوف تترتب على ذلك، هناك كثيرون جدا من اصحاب مكاتب الدعاية، واصحاب مكاتب الاعلان والمكتبات، هؤلاء في الكثرهم لا يملكون المؤهلات والشروط العلمية المطلوبة في هذه المادة، وهؤلاء الناس اذا اريد منهم في حالة اقرار هذا القانون، ان يكتفوا اوضاعهم او ان يصوبوها، وسوف تكون هناك ردود فعل سلبية، وسيكون ايضا هناك عملية سحب لحقوق مكتسبة اخذوها منذ عشرات السنوات كثيرون جدا من اصحاب المكتبات وغيرها لا يملكون الشهادة الثانوية العامة، ومع ذلك يؤدون اعمالهم بشكل طبيعي وبشكل منظم وبشكل روتيني جدا اما ان يفاجأوا بيوم من الايام، بضرورة تطبيق هذا القانون عليهم، وان يصوبوا اوضاعهم فهذا يعني اما ان يضطر الى اغلاق المرفق الذي يرتزق منه، او ان يعين شخصا اخر مسؤولا في هذا المرفق وفي كلا الامرين وفي كلا الحالتين.

سيكون هذا الموضوع، موضوع اثقال كاهل هذا المواطن باعباء اضافية، هو في غنى عنها، فلذلك انا اقول اذا كان ثابتا فعلا بان هذه المادة سوف تطبق منذ اللحظة التي يقر فيها

فالاصل بقاء ما كان على ما كان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: مع احترامي لاراء اخواني جميعاً، لا ترد هنا قضية الحقوق المكتسبة، لان هذا مبدأ قانوني، وضع يسري من تاريخ تطبيقه، ولا مجال للقول بانه يمكن للشخص الذي يدير مكتبه ولا يحمل المؤهل الذي نص عليه القانون الجديد ان يستمر بإدارة تلك المكتبة بمؤهلاته السابقة بل عليه ان يوفق اوضاع المكتبة واوضاعه مع القانون الجديد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو هذه النقطة بالذات حتى نخرج منها الى ما تم بحثه، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة في هذا البند الذي هو البند (١) الاشياء التي وردت فيه، اذا تكلمنا بما طالبت اللجنة بنقله الى البند (٢) فلا تغير على ان المكتبة ودار الاعلان والدعاية ودار التوزيع والمطبعة يجب ان يكون في مؤهل ثانوية عامة، وهو منصوص عليه في هذا القانون ان يكون ثانوية عامة.

جاءت دار الدراسات والبحوث وقياس الرأي العام غير موجودة في القانون القديم فلا حقوق مكتسبة لاصحابها لانه نظمها هذا القانون الجديد، فاشتراط عليها المؤهل الجامعي.

القانون ويمر في مراحله المعروفة، اذا كان سيطبق ويقر فهذا الامر خطير جدا ولذلك اري ان يعدل او ينص على ان لا يطبق باثر رجعي، وان تكون حقوق الناس التي اكتسبوها، ثابتة لهم ولا يتنازعهم فيها قانون او احد، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة هذه الفكرة تحتاج الى رأي من اللجنة القانونية او الحكومة، استاذ المقرر.

السيد المقرر: بالنسبة لما اثير الحقيقة هو باب في الفقه القانوني كبير، وهو ما يتعلق بتنازع القوانين من حيث الزمان.

وهناك اجتهادات كثيرة حول هذا الموضوع ومبدأ سريان القانون، وهل يعتبر الحالة التي سرت على قانون سابق هي اصحت من الحقوق المكتسبة الواقعية، التي لا يجوز لقانون ان يلغيها الا اذا نص عليها صراحة.

وهنا مجال ان نقول: اذا ترك هنا في هذا الباب او في هذه المادة ولم ينص بالاقتراح الذي تفضل به معالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي، بانه اذا لم ينص، بانه على المؤسسات التي ترخصت بموجب قانون سابق، ان تسوي اوضاعها بموجب هذا القانون، فيعتبر الاصل بقاء ما كان على ما كان، اي ان الترخيص السابق الذي انشئت بموجبه المؤسسة على قانون لم يكن ينص على ان يكون مديرها المسؤول صاحب شهادة فيبقى على ما هو عليه.

الا اذا اردتم والرأي لكم ان ينص على ذلك صراحة في هذا القانون، اما اذا لم ينص

هكذا من الأصل

ولذلك لا داعي لتوفيق الاوضاع، لانه معالج القانون الجديد لم يأتي باوضاع جديدة، اذا سلمنا بنقل اللجنة القانونية، التي طالبت تنزيل دار الترجمة ومكتب الاعلان والدعاية الى البند الثاني ليشترط الثانوية والقانون القديم يشترط على هذه المؤهل الثانوية العامة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نرجو ان يكون البحث على ضوء هذا النقاش في هذا الموضوع بالذات استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: الحقيقة اكرر ما اقترحت، ان نصوت على قرار اللجنة القانونية كما ورد، واعتقد ان هناك اتفاقاً بين جميع الاطراف حول النص الموجود بان تنقل العبادة كما وردت في قرار اللجنة القانونية، ويتفق بين الكتل البرلمانية والحكومة وان نصوت ونخرج، والا فنحن بحاجة الى دورتين قادمتين لا قرار مثل هذا القانون، لقد ثني على اقتراحي اكثر من مرة، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: شكراً.

الفقه القانوني، نقاشنا هو يدور في مخالفة التفسير الفقه القانوني، المبادئ العامة للقانون، يقول: ان القانون يشمل ما بعد نفاذه، ولا يشمل ما قبله، هذا مبدأ واذا كان هنالك اضرار بان يشمل القانون ما قبله، هنالك يكون نص اثر رجعي للقانون، يقول القانون باثر رجعي بان تصوب المراضيع التالية، وتكون هذا القانون شامل لما قبله.

اما ان تصوب اوضاع في قانون لن يرد فيه اثر رجعي لما سبقه، هو مخالفة للفقه القانوني شيء ثاني نستطيع ان نقول اذا اردنا ان تصوب ما امكن، يعني ان تصوب الاوضاع التي ما قبله ان تصوب ما امكن، ولكن ليس هنالك ضرورة لشخص التي تعين توجيهي، وجاء بعد قانون لا يجوز ان يحتل المكان الفلاني الا جامعي. لا نقدر نأتي للتوجيهي ونقول له: في قانون جامعي انت اخرج من الوظيفة لانه لازم يكون جامعي.

هذا اخذ حقه انتصف وصار موظف، فلذلك الاثر الرجعي يجب ان يكون ينص عليه نصاً بالقانون، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اتوقع الموضوع هذا واضح استاذ منصور.

السيد حمزة منصور: انسجاماً مع ما طرحه عدد من الزملاء، ومنهم الزملاء عبدالكريم الدغمي وفخري قعوار.

معالي الرئيس، اقترح اضافة مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة، وهكذا يتم اخذ ما بين الرايين، في مسألة الدفع عن الحقوق لعشرات المحلات الموجودة سابقاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هذا تحصيل حاصل، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

اذا اعتبرت ذلك تحصيل حاصل، واذا اعتبر المجلس ان ذلك تحصيل حاصل، وهو توجه يسجل في محاضرة ومداولات المجلس، فنحن لا نعترض اضافة الى ان ما ذكره الزميل

شريدة صحيح بان الرجعية تحتاج الى نص خاص، حتى نطبق القانون باثر رجعي، لاصل ان يسمى القانون من تاريخ نفاذه، على المراكز القانونية المستقبلية اما لا بأس من اقتراح الاخ منصور مراد فانا اثني عليه.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

لاشك ان القانون يأتي بعد الانسان في الامة، وعليه عندما ننشئ قانون او نحذف قانون جديد فعليه ان لا يمس حقوق الذين خضعوا للقانون القديم.

اذن فهذا الانسان الذي طبعاً اخذ امتيازات معينة، وتخضع لقانون معين يجب ان لا نغيره لاننا اردنا تغيير او تحول قانون الصحافة بقانون اخر انا مع عدم المساس في الحقوق المكتسبة للذين عملوا لاننا لا نستطيع ان نغير من مؤهلاتهم شيئاً ولكن هذا خاضعاً لحرية الوزير الذي سيعين مقدار خبرتهم او طبعاً صلاحيتهم لهذا العمل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الغباشية.

السيد ابراهيم الغباشية: شكراً معالي الرئيس.

الاخوان الحقوقيين اثاروا هذه النقطة وبالتالي ايضا من خلال سماح لجهات نظر مختلفة من الحقوقيين خاصة الزملاء التي تحدثوا.

يظهر في وجهات نظر مختلفة بين اراء الحقوقيين في هذا الموضوع، لذا ارجو من الزملاء الحقوقيين من وضع صيغة مشتركة لكي نستطيع الخروج من هذا الجدل الموسع في هذا المجال وانه من الضروري فعلاً الوصول الى نقطة يتفق عليها الجميع بعدم المساس او اية شيء قانوني اكيد يفي وخاصة وانه في اخر القانون يشير الى المادة (٥٨) يلغي قانون المطبوعات والنشر رقم (٣٣) لسنة (٧٣) والتعديلات التي طرأت عليه.

وبالتالي القانون هذا به محل محله، وايضا به الجهات المعنية في هذا القانون الجديد، سوف يتعرضون الى مسائلات قانونية، وايضاً حقوق مكتسبة او غيرها، ارجو من الزملاء وضع صياغة مشتركة قانونية. بحيث لا تخرج من هذا المجال، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبدالباق.

السيد عبدالباق: هو القانون الا يتعرض للحقوق المكتسبة، ان وجد هناك نص اولم يوجد اما ان يوضع قيد احترازي حتى لا يكون هناك محل للنقاش والجدال، فلا بأس اما الاصل الحقوق المكتسبة لا يجوز التعرض لها مطلقاً حتى عند وضع القانون، ولذلك اعتقد ان هذا النص كافياً، ولا يحتاج الى وضع احترازي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر.

السيد المقرر: ما اثاره الزميلين استاذ

هكذا من الاجل

فارس النابلسي وعبد الكريم الدغمي، ليس وارداً فقط على هذه المادة، قد يرد على كل مادة من مواد هذا القانون هل ينطبق على الحالات السابقة؟

على رئيس تحرير جريدة سابقة، رئيس تحرير دورية على كل مادة، ولذلك لا مجال لوضع هذا النص في المادة هنا، وإنما إذا كان فيه اجتهد لوضع مادة بهذا المعنى، فيجب أن تكون شاملة لكل بنود هذا القانون في آخر هذا القانون.

معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: أصبح الأمر واضح الآن بعد ما تحدث من تحدث في هذا الموضوع، وهناك النص المقدم من الحكومة، وهناك تعديلات اللجنة القانونية على الفقرة (جـ) (١) و (٢) وهناك اقتراحات قدمت من الاخوان.

خلينا نبدأ بالاقتراحات الابدع، عفواً اخ فارس.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

وافقت الحكومة على لسان وزير الاعلام على قرار اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: يعني قصدي انه هذا الاصل، ما اقرنعم وموافق عليه، فالان اذا كانت هناك اقتراحات محددة وثني عليها الاخ الامين العام تتل غير رأي اللجنة القانونية، ورأي الحكومة المتفق عليه، ليس تعليق اقتراح تفصيل استاذ فخري قموار.

السيد فخري قموار: معالي الرئيس

يعني من الواضح ان الاخوان، يتحدثوا عن اهمية الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة، واضح انه في معني اجتماع او ما يشبه الاجماع في المجلس على الاحتفاظ على الحقوق المكتسبة، اذا كان هذا المجلس يقر الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة، واضح انه في عيين اجماع او ما يشبه الاجماع في المجلس على الاحتفاظ على الحقوق المكتسبة، اذا كان هذا المجلس يقر الاحتفاظ للناس بحقوقهم المكتسبة، فهذا الامر له علاقة بتصويتنا الآن، يعني انا لا توجد عندي ملاحظات اطلاقاً، اذا كنا محتفظين بالحقوق المكتسبة.

معالي رئيس المجلس: يا اخي فخري، مبدأ قانوني، قالوا مبدأ قانوني اذا اراد ان والاستاذ الشريدة، قالوا مبدأ قانوني اذا اراد ان يأخذ اثر رجعي يحتاج الى نص هذه قضية مفهومة، لا تحتاج الى بحث واذا كان رأي الاخوان في نهاية، القانون، المهم بحاجة الى القانون كله يضعوا مادة مثل ما قال الاخ المقرر، القضية محسومة.

فاذا كانت هنا مقترحات من الاخوان الاخ الامين العام، غير ما جاء بالنص المقدم وتعديل اللجنة القانونية ومتفق عليه بين اللجنة القانونية والحكومة.

السيد الامين العام بالوكالة: نعم سيدي الرئيس.

هنالك اقتراح من سعادة النائب السيد عبد الرحيم العكور، بحيث تصبح المادة (١) كما

يلي:

ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى ولديه خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال تخصصه، وتمت التثنية عليه.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد الرحيم نطرحه للتصويت وضع الخبرة لمدة ثلاث سنوات في البند (١) من (جـ) من يوافق على ذلك؟

متابعين معانا اخوانا، المادة (١٧) (جـ) (١) الخبرة حددت باقتراح بثلاث سنوات هذه النقطة بالذات موضوع الخبرة.

السيد الامين العام: ١٩ من ٥٦

معالي رئيس المجلس: ١٩ من ٥٦ لم يوافق عليها.

اقتراح اخر؟

السيد الامين العام: في هنالك اقتراح من سعادة النائب الدكتور يوسف الخصاونة، بحيث تصبح المادة كما يلي: ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل ولديه خبرة مناسبة تقدرها لجنة يعينها الوزير، وتمت التثنية على ذلك.

معالي رئيس المجلس: استاذ الخصاونة نطرحه للتصويت، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ١٠ من ٥٦.

معالي رئيس المجلس: ١٠ من ٥٦ لم يوافق عليه.

اي اقتراحات اخرى.

السيد الامين العام: هناك اقتراح سماحة

الشيخ قرش بحيث تصبح المادة كما يلي:

ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل، او لديه خبرة مناسبة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال تخصصه.

معالي رئيس المجلس: يعني الشهادة الجامعية او، يعني الخبرة تسد عن الشهادة.

من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ١٨ من ٥٦

معالي رئيس المجلس: ١٨ من ٥٦ اي اقتراحات اخرى.

السيد الامين العام: نعم سيدي الرئيس.

في هنالك اقتراح من سعادة النائب منصور مراد، باضافة فقرة مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة، ومثنى عليه.

معالي رئيس المجلس: هذه انتهينا منها، لان النص العام يغني عن ذلك.

اي اقتراحات اخرى؟

السيد الامين العام: في اقتراح من سعادة النائب عبد الحفيظ علاوي في التصويت على قرار اللجنة القانونية، وتمت التثنية عليه.

معالي رئيس المجلس: اللجنة القانونية من يوافق مع التعديل المتفق عليه بين اللجنة القانونية وبين الحكومة من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ٥١ من ٥٦

معالي رئيس المجلس: ٥١ من ٥٦

هكذا من الاصل

وموافقة على المادة السابعة عشر بكل بنودها.

المادة الثامنة عشر الاستاذ المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٨ -

لا يجوز للشخص الواحد ان يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من مؤسسة واحدة من المؤسسات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٨ -

رأت اللجنة:

- حذف كلمة (لا) الواردة في اولها.

وقد خالف رأي اللجنة في هذه المادة كل من معالي الاستاذ عبدالسلام فريجات، والدكتور ماجد خليفة.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالسلام نقطة نظام.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة لا يوجد في النظام الداخلي نص يلزم العضو المخالف، بان يقدم مخالفته مكتوبة، وانما يجوز له ان يقدمها مكتوبة او يتحدث بثبوتها في النقاش في المجلس، فهذا لا يوجد نص ابداً.

معالي رئيس المجلس: استاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي

الرئيس.

صحيح لا يوجد نص في النظام الداخلي ولكن يوجد عرف ارسى في هذا المجلس منذ بدايته بان المخالف يجب ان يسجل مخالفته خطياً وان تتل مع قرار اللجنة.

ولذلك لا نعتبر ان هنالك اية مخالفة لقرار اللجنة القانونية، وارجو طرح قرار اللجنة للتصويت وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة ابتداءً ان لكل فرد ولكل عضو من اعضاء اي لجنة، اما ان يصوت في داخلها مع النص، ثم يتبين رأي اللجنة، او له الحق بالمخالفة ويتبين رأي اخر.

اما رأي المقدم من الحكومة بالمشروع الوارد اوله رأي اخر يوضحه في مخالفته، ولكن اذا رأى انه مبال او رايه مع رأي المقدم بالنص فعندئذ يكفي ان يشير انه خالف رأي اللجنة وانه مع النص الوارد، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على كل حال نحن نعطي المجال للاخوان ليتحدثوا، الاخ الشيخ ابوزنت.

السيد عبدالمنعم ابوزنت: شكراً معالي الرئيس.

فيما اتجهت اليه اللجنة في تعديلها، حيث حذفت (لا) من صدر المادة (١٨) فاصبحت تجيز مسؤولية المدير لأكثر من مؤسسة، وعدد المؤسسات التي وردت المادة السابعة عشر، تعد

مسؤولاً عن أكثر من مؤسسة واحدة.

هذا امر يتعلق بحقوق الناس وحقوق المجتمع وحقوق الوطن ومن هنا رأى الشارع الا يتاح للمدير المسؤول أكثر من مهنة واحدة.

احببت بهذا الشرح البسيط ان يكون الاخوة النواب مدركين للحكمة من النص، هنا على ان لا يجوز للشخص الواحد ان يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من مهنة واحدة، وهذا النص بالنسبة موجود شبيه له في القانون الساري حالياً.

المادة (٦٩) تنص (ب) لا يحق للشخص الواحد ان يكون مسؤولاً لأكثر من دار نشر او مكتبة او دار توزيع واحد، فنحن اضعنا للتوزيع والمكتبة اضعنا قياس الرأس العام والترجمة، وهي مهن مختلفة اختلافاً عالياً، ولا يتوقع ان يكون مديراً واحداً مسؤولاً عنها جميعاً شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عاطف اذن اغناك معالي وزير الاعلام. استاذ عاطف.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: والله نظيف قليلاً بس له شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم الزعبي، تريد ان تضيف، عفوا حسبتك تقول نكتفي.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: كنا فقط بدنا نقول انه نص المادة (١٧) التي فرغنا منها اشترطت ان يكون لكل واحد من هؤلاء مدير، يجب حتى بالصيغة التي اقترحها. معالي الاخ

بعشر مؤسسات، ومعنى ذلك ان المدير سيحمل في كل يد خمس بطيخات، فذلك هذا تحجى سافر على معالجة البطالة، في المجتمع، وهذا احتكار للمراكز القيادية التوجيهية في المجتمع.

فانا مع اتجاه المشروع الاصلي، الذي ورد من الحكومة فنيه انصاف للكوادر القيادية، وفيه علاج للبطالة في المجتمع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

نستأذن اللجنة الكريمة في ان مخالفتها في حذف (لا) لانها تغير المعنى كله، في صدر هذه المادة.

لقد قصد من صياغة المادة بهذا الشكل هو تحديد المسؤوليات، فالهين التي تعرض لها القانون والتي كانت موضع المحاوره هذا المساء، مهن مختلفة متباينة تحتاج لكفاءات وخبرات وشهادات مختلفة متباينة، يستحيل ان تجتمع بشخص واحد بعينه.

ثم هذه المهن قد يملك شخص مكتب او مطبعة او دار نشر، وقد تتباعد في الامكنة حتى، ننشيء واحدة هنا وواحدة في اربد.

لا ضير هناك من ان يكون شخص يملك عدة مؤسسات، ويعين لها مديراً عاماً، لا ضير في ذلك، ولكن لكل منها يجب ان يكون هناك شخص مسؤول امام القانون، وامام المجتمع وهنا تكمن الحكمة في النص على ان يكون على انه لا يجوز للشخص الواحد ان يكون مديراً

هكذا من الأشهر

سليم الزعبي، يجب ان يكون لكل واحدة مدير مسؤول، ثم اشترطنا في هذا المدير المسؤول لكل واحدة ان يكون بالإضافة للمؤهل العلمي، خبرة عملية في ذلك المجال.

خبرة في الطباعة يقرها الوزير، خبرة في دار النشر يقرها الوزير، خبرة في دار البحوث او قياس الرأي يقرها الوزير فهذا المدير المسؤول، لا يعني المدير العام قد يكون لها جميعاً لعشرة منها مدير عام واحد ولكن للطباعة يجب ان يكون هناك شخص واحد مسؤول تتوفر فيه شروط المادة (١٧)، لدار البحوث والرأي يكون وزير مسؤول يتوفر في شروط المادة (١٧) هذا الذي اردنا ان نقوله شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: سيدي باختصار شديد، النص المقترح من اللجنة القانونية يؤدي اولاً الى الاحتكار احتكار الوظائف.

ثانياً: احتكار حقيقة لرأس المال، ويؤدي ايضاً لاتنا لن نقدم مادة صحفية متميزة عندما نشنت رئيس التحرير لان يكون رئيس التحرير او مدير مسؤول لاكثر من جهة معينة، ولان الشيخ ابو زنت ايضاً ايد ابقاء (لا) فاننا مع ابقاء (لا) سيدي الرئيس ونصوت على ذلك، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ قموار.

السيد فخري قموار: شكراً

الحقيقة احنا ما نتحدث عن مشاريع استثمارية كبيرة، احنا نتحدث عن مشاريع

استثمارية متواضعة مواطن يفتح مكتبه بسيطة، ويستقبل اعلانات للصحف او اعلانات للتلفزيون.

يجوز له في رأيي ان يبيع الكتب والقرطاسيات وفي نفس الوقت يستقبل الاعلانات، واذا طلبنا منه ان يعين مديراً مسؤولاً بجنات الاعلانات فهذا امر سيدعوه لاغلاق هذا المشروع ويؤدي الى ان ينكسر بمعنى الكلمة.

ايضاً دور النشر والتوزيع في العادة وفي كل انحاء العالم مرتبطة ارتباطاً عضوي وجذري مع بعضها البعض، الناشر هو الذي يوزع الكتاب صحيح ان هناك دور نشر تقوم بعملية التوزيع، بمعزل عن النشر، لكن فيها هو سائد وفي اكثر الاحوال، نجد ان الناشر نفسه هو الموزع.

فلماذا احدد مختصاً او مديراً مسؤولاً لنشر ومديراً مسؤولاً للتوزيع.

اعتقد ان الموضوع لا يحتاج لمثل هذا التقيد الشديد، ولذلك انا ارى في حذف كلمة (لا) وتعديل ايضاً المادة (١٧) نص الكلام الوارد في المادة (١٨) الذي يقول: المؤسسات المنصوص عليها في المادة (١٧) كلمة المادة (١٧) تتحول الى المادة السابقة من هذا القانون شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

انا اقرر الدوافع التي دفعت اللجنة

القانونية الى حذف كلمة (لا) وهي تريد ان تقلل ما امكن من القيود المفروضة على القوانين.

لكن الحقيقة ما زلنا وما زال ترن في اذاننا تقارير ديوان المحاسبة، والتي كان تشكو من خلل اداري، فلا نريد ان نضيف خللاً الى خلل، وان يجمع مديريين مؤسستين او اكثر، في ظني يصب في هذا المصب، ولذلك ادى الابقاء على الصيغة الواردة في المشروع المقدم من الحكومة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكر، نلاحظ هنا هي فكرة واحدة تناقش من الجميع، ولهذا فقط فكرة واحدة، استاذ الغباشية.

السيد ابراهيم الغباشية: شكراً معالي الرئيس.

اثنى على ما ذهب اليه الزميل فخري قموار في كل ما ذهب اليه فعلاً خاصة بخصوص الواقع الي نلمسه في مجال هذا العمل، في الساحة الاردنية ولو وجدنا مثلاً اي مكتب، الاعلان والدعاية اذا كان الاعلان بلسه مدير والدعاية بدعا مدير وايضاً الترجمة والدراسات والبحوث تكون في مكتب واحد، وبالتالي يترتب عليها ثلاث مسؤولين وبالتالي هذا يمن مسؤولية كبيرة ومالية على صاحب المؤسسة وانا مع ما ذهبت اليه اللجنة فيحذف كلمة (لا) من هذه المادة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: الواقع هذه المادة تقول: المؤسسات المنصوص عليها بالمادة

السابعة عشر من هذا القانون وهي كما ورد معطوفة بحرف الواو، والواو دليل التغير، فهي سبع مؤسسات مستقلة، وليس من العدل، ان يصبح لكل مؤسسة مستقلة من هذه، مديراً مسؤولاً فيمكن ان تكون المؤسسة متعددة اغراض مطبعة، مكتبة، نشر، توزيع، فهذه الاربعة يناسبها مثلاً ان يكون لها مدير واحد والنص يجوز، لا يحمل صفة الوجوب، ان يكون لكل هذه المؤسسات مدير مسؤول واحد بل هو يري مصلحته، فاذا رأى انه بحاجة لاكثر من مدير، تفرغ لجزءه وعين مديراً مسؤولاً اخر.

والدليل ايضاً، ان نفس المادة السابعة عشر، صفت هذا في مجموعتين، واشترطت للمجموعة الاولى الجامعة الاولى، واشترطت للمجموعة الثانية الدراسة الثانوية العامة.

ومن هنا نص اللجنة القانونية هو الذي يحقق العدالة والمصلحة، وينفي الظلم ويحقق الربحية لمن اراد لمشروعه الربحية. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

اود ان الفت انتظار الاخوة اعضاء المجلس الكريم الى الفقرة (ج) و(د) من المادة (١٤) التي جرى اقرارها.

ولكن منعت رئيس التحرير المسؤول لاية مطبوعة دورية ان يكون مسؤولاً عن اي مطبوعة دورية اخرى، ليس ذلك فقط، ولكنها منعت رئيس التحرير المسؤول ان يتولى اي عمل اخر

هكذا من الأهل

في نفس المطبوعة التي يعمل فيها في نفس الدار وذلك حرصاً من المجلس الكريم على تحديد المسؤوليات.

فكيف نكيل بكيلين، جثنا بالنسبة لرئيس التحرير المسؤول في المطبوعة، فمنعناه من ممارسة عمل آخر في مطبوعته، والان نريد ان نسمح فيها يتعلق بمهن أخرى متباعدة تحتاج كل منها بنص القانون الى مؤهلات معينة وخبرات معينة.

لذلك اقول انه لا بد من الفاء هذا النص لتحديد المسؤوليات، شكراً معالي الرئيس معالي رئيس المجلس: شكراً، تحدثوا الان عشرة على نفس الفكرة الواحدة، استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة اود ان ابدأ كلامي عن حرية الاستثمار والحرية الاقتصادية الذي نتحدث عنه الحكومة في كل مجال، وفي الموازنة العامة بينت لنا الحكومة انها تترجى نحو الخاصية وتوسع مجال الاستثمار وبدأت فعلاً ببيع بعض اسهم الحكومة في بعض المؤسسات وبدأت ايضاً ببيع بعض المؤسسات للقطاع الخاص وتلاحظ ذلك يوماً.

ولذلك يعني الحقيقة لا افهم التوجه الذي تتكلم الحكومة عنه، على لسان معالي السيد وزير الاعلام، عندما يذكر باننا نريد ان نقيّد هذه المؤسسات بحيث يكون لكل مؤسسة مدير متخصص.

هذه المؤسسات ليس كما ذكر الشيخ حمزة منصور مع الاحترام الكامل له، بانها مؤسسات ادارية او خاضعة للدولة، هذه مؤسسات خاصة، ليس له علاقة بموضوع الخلل الادارية الذي تفضل به الشيخ حمزة، ولذلك انا الحقيقة لا افهم ان تتدخل الحكومة بالتشريع في تقييد الاستثمار وفي تقييد القطاع الخاص.

مع انها تتوجه دائماً الى الخاصية، وتتوجه دائماً على حرية الاستثمار والحرية الاقتصادية واعطاء المزيد من الحريات للقطاع الخاص، فلماذا هذا التوجه في هذا القانون بالذات، لا افهمه حقيقة.

ثانياً: ما ذكره الشيخ الكوفحي شيء مهم جداً، واؤكد عليه واثني عليه، احياناً هذه المؤسسات يكون ثلاث او اربعة مؤسسات منها حقيقة مؤسسة واحدة، مطبعة، مكتبة، دار نشر، او مطبعة ومكتبة وشخص يأخذ اعلانات بالصحف يعني دعاية واعلان.

فكيف يضع اذا كان عمل هذه المؤسسات عبارة عن غرفتين او ثلاث غرف؟

كيف سيضع مديراً مسؤولاً لكل واحدة من هذه المؤسسات؟ سيضع مديراً مسؤولاً للمطبعة وقد تكون مطبعة صغيرة على مستوى مدينة صغيرة مثل المدن المنتشرة في الريف الاردني وقد تكون مكتبة صغيرة على حجم تلك المدنية وقد تكون اعلانات الصحف بها والاعلانات التجارية قليلة.

سيضطر لوضع مدير مسؤول للمكتبة، ومدير مسؤول للمطبعة، ومدير مسؤول لاستلام الاعلانات للصحف، للدعاية

والاعلان.

يعني هذا الكلام سيكون مرهق حقيقة من الناحية المالية، لمن يريد ان يستثمر في هذا القطاع، فبدل ان نعقد هذا الاستثمار، ارجو ان نعطي الحرية الكاملة للمستثمر بان يضع مديراً مسؤولاً لكل هذه المؤسسات.

ولذلك انا مع توجه اللجنة القانونية بحذف كلمة (لا) الواردة في بداية النص، واذا انتهنا الى طبيعة الاعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات لاكدنا جميعاً، على ان التقييد الوارد في المشروع غير سليم وفي غير محله، ولذلك انا اؤيد قرار اللجنة القانونية، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة سوف اتكلم بصفتي احد اعضاء اللجنة ولست مقررها في هذا المجال، لان لي رأياً مخالفاً ولا استطيع ان ادافع عن رأي اللجنة طالما قناعتي انني مخالف برأيي لما ذهبت له اللجنة القانونية.

غالفني انني ضد ما ذهبت اليه اللجنة القانونية واتحدث فيها كعضو.

معالي رئيس المجلس: تتكلم الان ككاتب كعضو في اللجنة.

السيد المقرر: لن استطيع ان اغرق قناعتي وادافع عن اللجنة القانونية، كما ان لي رأي آخر.

معالي رئيس المجلس: الاخ الدغمي

رجاء، عدم الحديث قبليل اخذ الدور واضح ان الاخ ماجد يتحدث بوجهة نظر المخالفة التي قدمها والتي لم يوردها بعد.

اما كمقرر لا يجوز، كمعضو لجنة لا يجوز لكن فقط قال انه مخالف اعطيه الدور كمخالف لم يبين وجهة نظره في هذا الموضوع، فقط ولهذا يتكلم بهذه الصفة تفضل.

السيد المقرر: اذا سمح لي معالي الرئيس.

ابتداءاً لقد ذكرت هذا في اول كلمتي، وقلت لن اتكلم كمقرر، ولعل اخواني ماسمعوا هذا الكلام.

معالي رئيس المجلس: كمخالف تبين ذلك.

السيد المقرر: ان مخالفتي تنص على اعتباره، انه ليس المقصود في هذه المادة ان لا يكون هناك مجال لمسؤول الا لمسؤول واحد لكل مؤسسة من هذه المؤسسات على انفسها.

وانما من الممكن ان يعطى ترخيص للمؤسسة تتعاطى بالنشر والتوزيع والطباعة، ولكن المقصود هنا في هذا المجال، وهو ما نص عليه المشروع، بانه يجب ان يكون هناك شخص مسؤول، لكل عمل من الاعمال، التي نصت عليها المادة (١٧)، فاذا كان هنالك مطبعة فيجب ان يكون هنالك امام الجهات المختصة مديراً مسؤولاً لا يطبع في هذه المطبعة.

واذا كان هنالك مؤسسة للنشر، فيجب ان يكون هنالك مديراً مسؤولاً عما ينشر فيجب تحديد المسؤولية بكل امر من هذه الامور،

هكذا من الاعمال

وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا الجدل الذي يدور انا باعتبره شكلي وما عمرها دائرة المطبوعات، ولو وزارة الاعلام راحت دورت قالت ليس المدير هذا، ليس موجود.

الحقيقة يجب ان نفرق بين صاحب المؤسسة وبين مديرها، المدير الحقيقة هو امام القانون مسؤول، بعين ابنه مدير بعين ابن عمه مدير بدوام ما بدوام مش صاحب المؤسسة هو المسؤول عنها لكن امام القانون لازم يكون في مدير مسؤول انا باعتقد ان هذا الجدل هو شكلي، ولا يدخل في صلب الموضوع.

لذلك انا ارى ان يكون لكل مؤسسة مديراً، حتى تكون المسؤولية كاملة وان نبي هذا الجدل، ونوافق على المشروع، وشكراً. معالي رئيس المجلس: الشيخ جو.

السيد عبد الباقي جو: انا اعتقد ان النقاش طال بهذا الموضوع اقترح اقفال باب المناقشة والتصويت.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في موافقة على اقتراح الشيخ عبد الباقي؟

اصوات: تنفي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: نبي، بدنا ايضاً اثنتين واجند هيك وواحد هيك الشيخ

الخصاونة، اذا كنت معارض او مخالف انشوف نكتشف شوائب، تفضل استاذ الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: معالي الرئيس.

انا مع المشروع كما جاء من الحكومة لاول مرة، انا مع بقاء لايجوز، لانني اؤمن ان اي مؤسسة، يعني ينطبق عليها اسم مؤسسة لابد ان يكون لها، رئيس مستقل ولا اعتقد ان وجود رئيس لعدد من المؤسسات يساعد على تقدم هذه المؤسسات، او على اثبات وجودها، الا اذا كانت عبارة عن دكاكين صغيرة لا تستحق ان تحمل اسم مؤسسة.

لذلك انا مع القانون، كما جاء من الحكومة يجوز ان يكون للشخص الواحد مديراً مسؤولاً لاكثر من مؤسسة واحدة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نرجو ان يكون اصحاب الدور من الرأي الاخر، استاذ المكايلة، بدنا رأي ثاني.

الدكتور عبدالله المكايلة: شكراً معالي الرئيس.

ممكن اتسكت فارس الشابلي معالي الرئيس؟

معالي رئيس المجلس: تفضل.

الدكتور عبدالله المكايلة: معالي الرئيس.

انا يؤسفني حقاً ان اقول لزملائي ان الذين يذهبون اليه، من ناحية ادارية، اذا سمحت لي ان اتكلم كاستاذ ادارة، هناك شيء

نسميه (تطلق الاشراف والتمكين) لا يجوز باي حال من الاحوال ان يتقل كاهل المدير ليصبح اشرافه على مجموعة من المؤسسات، بحيث يغدو ادائه، ضعيفاً لا قيمة له، هذا واحد.

ثانياً: نحن بانحاء شيء نسميه (فصل الادارة عن الملكية) لكي نمي مفهوم مهنية الادارة، ولكي لا يصبح المالك مدير لكل المؤسسات التي يملكها، حتى نعلم مفهوم الادارة كمهنة في هذا المجال.

ثالثاً: اذا تعددت مسؤولية المدير عن عدة مؤسسات فان هذا ضياع للمسؤولية.

رابعاً: حتى من باب تقليص، ولو هامشي للبطالة المصلحة كل المصلحة ان يكون لكل مؤسسة مدير فلذلك يؤسفني ان اقول، ان رأي الحكومة في هذا المجال اصوب (١٠٠٪) من رأي ما يذهب له بعض النواب هنا، لذا اذا اراد المشروع ان يقود حركة التطوير الاداري.

من واقع التشريع، ارجو ان تأخذ بالرأي الذي يقول: لا يجوز ان يكون المدير مديراً لاكثر من مؤسسة، لكل الاعتبارات الادارية والفنية والواقعية، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نريد احد الاخوان من يقول: يصير على حذف (لا) استاذ العكور موجود؟ استاذ قرش، تقول حذف (لا) مش هيك نريد ندافع عنها مرة اخرى.

السيد يعقوب قرش: مع قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس: مع قرار اللجنة؟

السيد يعقوب قرش: نعم.

معالي رئيس المجلس: حذف (لا) تفضل.

السيد يعقوب قرش: يعني انا حقيقة احب ان ابسط الموضوع انسان فاتح مكتبه بوادي موسى بالشويك، وضعت جرايد، يضعون عنده اعلانات، نقول له ضح مدير تحرير جريدة.

نحن ما ناقش عن ثلاث اربع مكاتب كبرى في عمان، نحن ناقش عن وظيفة متائرة في كل المملكة الاردنية، كل الاردن وبعضها ومعظمه بسيط.

واحد فاتح مكتبة بيع مجلات، يضعوا عنده الاعلانات، يبعث اعلاناته للرأي والدستور نقول له احضر رئيس تحرير مسؤول؟ واحد فاتح مكتب دراسة، هل يمكن عمل دراسات بغير ترجمة؟ هل الدراسات ستقوم من غير ترجمة؟ نفصل بين الاثنين؟

يعني انا ارى ان يكون هنا توحيد الامر، ولا مانع من ان يكون رئيس مسؤول شخص واحد لعدد من هذه المؤسسات، لان طبيعة اعمالها متداخلة، وطبيعة تكوينها في الاردن متداخلة، واي نص غير الطريقة هذه، نأذي شيء كثير، ونخرج عن الواقع العملي، لواقع البلد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، بعد هذه المناقشات الطيبة فوق (١٥) (١٦) اخ تكلّموا في فكرة واحدة لا يجوز او يجوز، واقترح الاستاذ الشيخ عبد الباقي باقفال باب النقاش، وتحدث اثنان واحد مع وواحد ضد، ونحن

هكذا من الأفضل

اكتشفناه متأخرين، الثالث اكتشف. ولهذا الفكرة واضحة، الدكتور احمد عناب نقطة نظام.

الدكتور احمد عناب: تكلم الشيخ عبدالباقى في اقتراحه، تكلم اثنان، لاجل مشروع القانون، وتكلم واحد فقط مع اللجنة.

انا اصر ان اتكلم ايضا مع اللجنة مع اني طلبت الكلام منذ مدة طويلة.

معالي رئيس المجلس: انت ضد، تفضل.

الدكتور احمد عناب: شكراً معالي الرئيس.

انا اذهب الى ما جاءت به اللجنة لان القانون المفروض به ان يفترض اسوء الاحتمال لاي خطأ او اي ضعف قد ينشأ عنه.

لقد تأخرت في الكلام، وقد تكلم الاستاذ عبدالكريم بما اردت ان اقله، ولكنني سأقول بكلمات اخرى.

نحن لسنا دولة اشتراكية نسير الامر كما تريد بعض الجهات، هناك مؤسسة وهي حرة ليست مؤمنة، هي مؤسسة حرة تضع من تريد هناك تشابه في العمل بين المعلن والناشر، لان هناك تخصص متشابه وقريب.

اذن انا مع قرار اللجنة ان لا تتدخل، وان لا نضع قيود كبيرة جداً، لان الاصل هي حرية الصحافة وحرية الادارة فيها.

اعود واكرر طبعاً وقولي الى الجانب رأي اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الان التصويت واضح، يكفي اخوانا بالتوقع في نظام الان نقطة نظام بتصير، ابو جمال ساعنا به عن النظام المرة هذه الان الفكرة واضحة، هناك اقتراح مقدم من الحكومة، الان نقطة نظام استاذ ذليث تحمينا والله نظام اقتراحه الاخوان وطبق عليه، سحبوا اثنان ثلاث اربعة، بعدها في نظام، ساعني فيها ابو جمال، مخالفة للنظام تفضل استاذ ابو جمال.

السيد محمد بختي المرعري: توفيقاً للرأين، اقترح ان تكون المادة كالتالي: لا يجوز للشخص الواحد ان يكون مديراً مسؤولاً بأكثر من مؤسسة مستقلة واحدة.

اذا لم تكن مستقلة، فيمكن ان يكون الشخص مديراً لعدة عناوين.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الان التصويت على اقتراح، في ثني عليه احدى؟

الاقتراح الاخير وهو الابدع، انه مدير لمؤسسة مستقلة واحدة، من يوافق على ذلك؟ بدون وقوف، من يوافق على ذلك؟ اقتراح الاستاذ المرعري، مؤسسة مستقلة واحدة.

السيد الامين العام: ٣ من ٤٧

معالي رئيس المجلس: ٣ من ٤٧

الابعد الان، اقتراح اللجنة حذف لا يجوز من يوافق حذف (لا) حسب قرار اللجنة؟ من يوافق على حذف حرف (لا) في بداية المادة

حسب تنسيب اللجنة؟ الاصوات.

السيد الامين العام: ١٢ من ٤٧

معالي رئيس المجلس: ١٢ من ٤٧

من يوافق على المادة كما جاءت في الاصل؟ اغلبية كبيرة جداً، وموافقة على المادة كما جاءت في الاصل، الان عشر دقائق للصلاة، ونعود يا شيخ ابو زنت بدنا نصلي يا شيخ ابو زنت الصلاة عشر دقائق ونعود، ولو اعراض الشيخ ابو زنت.

- ترفع الجلسة لمدة عشر دقائق للصلاة -

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل، ونستأنف الجلسة، استاذ المقرر، المادة التاسعة عشرة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٩ -

يشترط في مالك المطبوعة الدورية ما يلي:

أ - ان يكون اردني الجنسية ومقياً في المملكة.
ب - غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف والاعلاق العامة.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة كبيرة،

المادة التي تليها، المادة (٢٠).

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ -

أ - لا تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية الا للجهات التالية:

١ - للصحفي المعترف في هذا القانون وتوافرت فيه الشروط المنصوص عليها فيه.

٢ - للشركة الصحفية التي اسست وسجلت لغايات اصدار المطبوعات الصحفية ولا يجوز لغير الاردني ان يشارك في الشركة الصحفية او يساهم فيها.

٣ - للحزب السياسي.

٤ - لوكالة انباء اردنية.

٥ - لوكالة انباء اجنبية شريطة المعاملة بالمثل على ان يكون رئيس تحرير النشرة المسؤول صحفياً اردنياً.
قرار اللجنة القانونية

المادة ٢٠ -

رات اللجنة:

- اضافة بند جديد للفقرة (أ) من المادة يعطى رقم (٣) بالنص التالي:

(للحائز على شهادة جامعية)

- حذف البند (٥) من الفقرة (أ) من نفس المادة، ويماد الترتيم.

معالي رئيس المجلس: اكمل المادة.

السيد المقرر:

هكذا من الاجل

المادة كما وردت في المشروع

ب - لا يجوز الترخيص للحكومة او لاي من المؤسسات الرسمية العامة باصدار اي مطبوعة يومية او غير يومية او باصدار المجلات السياسية مما هو منصوص عليه في هذا القانون.

ج - اعتبار من نفاذ احكام هذا القانون لا يجوز ان يزيد مجموع مشاركة او مساهمة الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والصناديق التابعة لاي منها على (٣٠٪) من رأس مال اي شركة او مؤسسة صحفية، ويترتب على تلك الجهات توفير اوضاعها مع احكام هذه الفقرة خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون اذا كان مجموع مشاركتها او مساهمتها تلك يزيد على تلك النسبة عند نفاذ احكامه وذلك باعادة توزيع نسبة ال (٣٠٪) على تلك الجهات بنسبة مشاركة او مساهمة كل منها في رأس مال الشركة او المؤسسة الصحفية وتعرض الزيادة للاكتتاب العام من قبل مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة للمدة التي يراها مناسبة.

د - تسري احكام الفقرة (ج) من هذه المادة على اي من الجهات المنصوص عليها فيها اذا كانت هي المشاركة او المساهمة الوحيدة من بين تلك الجهات في الشركة او المؤسسة الصحفية، وكانت نسبة مشاركتها او مساهمتها عند نفاذ احكام هذا القانون تزيد على (٣٠٪) من رأسمال الشركة او

المؤسسة.

هـ - لمجلس الوزراء تمديد المدة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة بما لا يزيد على مثلها او لمد لا يزيد مجموعها على ذلك.

قرار اللجنة القانونية

حذف الفقرات (ج، د، هـ) من نفس المادة.

معالي رئيس المجلس: هذه المادة (٢٠) بفقراتها (أ، ب، ج، د، هـ) تبدأ بها فقرة فقرة، ونبدأ بالفقرة (أ)، بفقراتها الخمس المسجلة، والفقرة (أ) معروضة على المجلس الكريم، استاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: اقترح في هذا المجال (أ) حذف كلمة (لا) وتصيح: تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية للجهات التالية:

١ - كما هي للصحفي.

٢ - للشركة، ثم حذف الاضافة التي اضافتها اللجنة القانونية اللي هي الحائز على شهادة جامعية.

٣ - للحزب السياسي

اما للنقاط (٤) و (٥) فتصبح (ب) اذن (أ) هي (١) و (٢)، (٣) الي هي موجودة على الاصل، (٤) و (٥) تصبح فقرة (ب) حيث ان لوكالة الانباء، ووكالة الانباء الاجنبية ان تصدر نشرات، ثم تكون العبارة كالتالي:

لمجلس الوزراء في (ب) لمجلس الوزراء، بناءً على تنسيب الوزير.

معالي رئيس المجلس: خلتنا في (أ) يا استاذ ابو محمد.

السيد مطير البستنجي: في (أ) نعم فقط انا باقصد في (أ) هنا الى (أ) و (ب) في نفس المادة.

تصبح (أ) (١ - ٢ - ٣)، (٤ - ٥) تصبح (ب) وبصيغة جديدة لمجلس الوزراء، بناءً على تنسيب الوزير منح الرخص لاصدار النشرات للجهات التالية النشرات هنا:

١ - لوكالة انباء اردنية.

٢ - لوكالة انباء اجنبية شريطة المعاملة بالمثل على ان يكون رئيس تحرير النشرة المسؤول، صحفياً اردنياً، ثم يعاد الترتيم بعد ذلك بموجب الوضع الجديد، وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ونثني عليه، الاستاذ قعوار وهذه الفقرة.

السيد فخري قعوار: هذه المادة معالي الرئيس او هذه الفقرة، نتحدث عن الرخصة التي تمنح لاصدار مطبوعة صحفية، وليس مطبوعة متخصصة، لذلك لا اوافق اللجنة القانونية على منح اصدار المطبوعة الصحفية لكل حائز على الشهادة الجامعية.

ومن الغريب ان اللجنة اعتبرت الحائز على الشهادة الجامعية مساوياً للحزب السياسي ومساوياً للصحفي وللشركة الصحفية، وهذا

البند الذي اضافته اللجنة، يعني فتح الباب على مصراعيه، لكل حامل شهادة جامعية.

مهما كان نوعها ومهما كان موضوعها، واعتقد ان اللجنة خلطت في هذا بين المطبوعة الصحفية والمطبوعة المتخصصة ولا ارى ضرورة للحديث هنا عن المطبوعة المتخصصة، لانه استكمل في مادة سابقة.

ومن تحصيل حاصل ان يشطب اقتراح اللجنة لانه لا يجوز ان يرد في هذه المادة.

امر اخر، واثني فيه على رأي الزميل مطير البستنجي، وهو ان صدر المادة بدأ ب (لا) مع ان الاصل الاباحة، موضوع المادة هنا هو الاباحة وليس المنع، ولذلك ارى ان تحذف (لا) من صدر المادة، وان تحذف كلمة (الا) ايضاً ليصبح صدر المادة كما يلي:

تمنح الرخصة، لاصدار مطبوعة صحفية للجهات التالية، ووافق اللجنة على شطب الفقرة (الخامسة) بقي معالي الرئيس ان اقول، ان هذه الدورة اوشكت على الانتهاء، ونحن حريصون كل الحرص على ان نفرغ من انجاز هذا القانون ولذلك يعني اقترح على معالي الرئيس او على الرئاسة الجليلة ان تفسح المجال للحديث من غير استفاضة في حدود من هم مع ومن هم ضد وفتح الباب للاستماع للاقتراحات، اختصاراً للوقت، وعملاً من اجل انجاز هذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو من الاخوة ملاحظة هذه النقطة، استاذ الشيخ علي الفقير.

هكذا من الأصل

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

الأردنية؟ وهي جهة رسمية أيضاً.

باعتقادي أننا عندما نرخص هؤلاء لا نعني المساواة، المطلقة بين جميع هؤلاء بل يعني أنه من حق هذا المواطن أن يقيم مطبوعة صحفية، ما دام يلتزم بقانون المطبوعات لو أن هناك شاباً جامعياً، متخصص في اللغة العربية، وعنده طموحاً أن يكون صحفياً، ما الذي يمنعه من أن يؤسس مطبوعة صحفية وأن يتصدر رخصة لمطبوعة صحفية قد يكون مبدعاً أكثر من الصحفي له باع طويل في هذا المجال، وله مسافة زمنية طويلة لذلك أنا مع تسريب اللجنة فيما عدا الفقرة (أ) البند (٥) فإني مع بقائها كما هي واردة في مشروع القانون، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: أولاً: أنا اثني على ما ذكره الزميل فخري قعوار، من حيث ضرورة الانتهاء من هذا المشروع خلال هذه الدورة.

ثانياً: أنا اثني على كل ما قاله الزميل مطير البستجي إلا ما ورد من تعريف للصحفي، ونكتفي بكلمة للصحفي دون المعروف بهذا القانون، واقترح أن يصوت على هذا الجزء من المادة، باعتباره يشكل نقرة (أ) و (ب)، وشكراً.

اصوات: ثلثي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، وثني عليه، يعني بهذا الإخوان الباقين يعني لي اقتراح محدد الحقيقة، ولا اقتراح المخذد مقدم من الاستاذ مطير البستجي فإذا وجدتم أنه واحد

الحديث عن الفقرة الأولى من المادة (٢٠) أنا مع ابقاء مشروع القانون فيما يتعلق بالبند الخامس، لأن وكالة الأنباء الأجنبية ما دامت معاملة بالمثل، فهذا يعني فسخ المجال للصحفي الأردني، أو لوكالة صحافة أردنية، أو لوكالة الأنباء الأردنية، أن تقيم نشرة أو مطبوعة صحفية في دولة أجنبية، فهذا يعني أنهم ما دام قد سمحوا لنا، فيما المانع من أن نسمع لهم، ما دامت هذه المطبوعة ستكون محكومة بقانون المطبوعات إذا هي ملتزمة بما هو موجود في هذا القانون وفي أنظمة هذا البلد، فيما الذي يمنع هذه الجهة الأجنبية أن تقيم مطبوعة صحفية، ما دام رائدنا الوصول إلى الحق.

لذلك ما دامت العملية مرتبطة بالمعاملة بالمثل، وأن يكون رئيس التحرير لهذه النشرة أردنياً، فباعتقادي ليس هناك من عجز في هذا المجال.

وكذلك أيضاً أنا مع تسريب اللجنة بأن يعطى الحق كامل الشهاد الجامعية، أيضاً أن يقيم مطبوعة صحفية، لا اعتقد أن السماح لأشخاص طبيعيين مؤهلين.

يكون مساوي للحزب السياسي، أن لا أفهم من هذه الترخيصات أننا تساوي بين الصحفي المعروف، وبين الحزب السياسي.

هل الصحفي المعروف أيضاً بمستوى الحزب؟ أيضاً تساؤل وارد، وكذلك أيضاً الحزب السياسي، هل هو بمستوى وكالة الأنباء

(هـ) الآتية في المشروع أؤيد شطبها كما جاء في قرار اللجنة المالية. وأرجو التصويت على هذا المقترح إذا ثني عليه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الحلاج انت - إن شاء الله - بالطرف الثاني، حتى نأخذك كشاهد.

الدكتور محمد الحلاج: شكراً معالي الرئيس.

أنا أرى أن المادة كما وردت، واتكلم عن (أ) فقط (أ) من المادة (٢٠) كما وردت في المشروع وافية، حتى أن المطلع الذي تحدث عنه الزميل قعوار، هو أفضل من أن تقول نمنح الرخصة للجهات التالية، لأن هذا يعني حصر إعطاء الرخصة لهذه الجهات فقط حتى لا تكون مشاعاً للجميع.

أما بالنسبة للصحفي، فيكتفي بالصحفي بأنه معرف ببداية القانون كما قلت، والفقرة الخامسة هذه المقصود أنه ما دامت هنالك بلاد أخرى تسمح للصحافة الأردنية، أن تنشأ فيها فروعاً لصحافتها.

وكالة الأنباء الأجنبية، إذا كانت بلدنا تعطي معاملة بالمثل لصحافتنا الأردنية فلماذا لا يكون هذا التسهيل، سيما وأن هذا سيتمشى مع قانون المطبوعات الذي بين أيدينا القضية الأخيرة أنا لاحظ أن هنالك انهماكاً لسبق بقية المشروع أو بقية القانون في خلال الفترة المتبقية البسيطة من عمر هذه الدورة.

صحيح أنه يعد هذا انجازاً لمجلس النواب لا شك، لكن أنا اعتقد أن المسؤولية

يتكلم مع، واحد ضد حتى نهي الفقرة، الاستاذ الملاوي مع ولا ضد؟

السيد عبد الحفيظ علاوي: أنا مع، لكن في لي تعديل.

معالي رئيس المجلس: ماذا؟

السيد عبد الحفيظ علاوي: أنا مع لكن في تعديل.

معالي رئيس المجلس: تفضل.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

أنا مع كلمة للصحفي، وشطب ما بعدها لأن الصحفي معرف بالقانون، ولذلك التعريف التي جاء وراءها، فيه تزيد.

أيضاً الفقرة (٢) من (أ) للشركة الصحفية ومعروفة الشركة الصحفية الحزب السياسي ثم بعد ذلك (٤) تصير (ب)، (أ) لوكالة أنباء أردنية، (ب) لوكالة أجنبية بالشرط الموجود هنا، (ج) تبقى كما هي.

(د) في لي عليها تعديل، والتعديل يشمل ما يلي: اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون لا يجوز أن تزيد مساهمة المؤسسات العامة والصناديق التابعة لها على (٣٠٪) من رأسمال أي شركة أو مؤسسة صحفية، لغايات الاستثمار الاقتصادي، ويكمل فيما بعدها، وترتب على تلك الجهات توفيق أوضاعها مع أحكام هذه الفقرة خلال سنتين من نفاذ هذا القانون.

إذا كان مجموع مشاركتها يزيد على تلك النسبة ثم (هـ) يعاد تقييم (د) فتصبح (ج) و

هكذا من الأصل

فالحكومة هي التي تأخرت في اعطاء المجلس هذا المشروع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكرًا، ليس هنا أي اتجاه للسلق، ولا نقل ذلك، وسيمطى المجال كافيًا ولكن في فرق بين السلق وبين التنظيم والحديث مباشر عن قضايا عمدة، هذا هو المطلوب، استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي
الرئيس.

فيما يتعلق بالفقرة (الخامسة) التي تنص على وكالة الانباء الاجنبية شريطة المعاملة بالمثل ، على ان يكون رئيس التحرير المنشرة المسؤول صحفيا اردنياً .

اعتقد ان هذه مخالفة للمادة (الحادية عشر) من القانون التي اقرناها، والتي تنص على ان على المطبوعة الصحفية ان تعتمد في مواردها المالية على مصادر مشروعة، وان تكون معلنة ومحددة، ويحضر عليها تلقي اي دعم مالي او ترويجيات من اي دولة او جهة خارجية.

فوكالة الانباء الاجنبية، تمويلها اجنبي
وخارجي، ونحن اقرينا مادة سابقة باننا لا يجوز
ان تكون المطبوعة الصحفية بتمويل خارجي.

فاعتقد انه يجب شطب هذه الفقرة كما
اقرت ذلك اللجنة القانونية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، نقطة نظام
الدكتور عبدالله العكايلة.

انا اعتقد ان الزميل فارس النابلسي قد

ذهب مذهباً خاطئاً في هذه القضية بالذات
الوكالة ليست مطبوعة صحفية، الوكالة تصدر
نشرة دورية، وليست مطبوعة صحفية بموجب
احكام هذا القانون.

هي وكالة توزع الانباء والاخبار على الصحف وعلى الوكالات الانباء المتخصصة الاخرى.

فهي ليست مطبوعة صحفية، وإنما هي
وكالة اجنبية تصدر نشرة دورية عن الاخبار،
شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
فارس.

السيد فارس الشايلسي: الى الفقرة (أ)
من المادة (٢٠) لا تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة
صحفية الا للجهات التالية وواردة وكالة الانباء
الاجنبية فيها.

معالي الرئيس، الاقتراح الذي تقدم به الزميل مطير البستنجي لم يصحح هو المشروع هذا اقتراح نحن نتكلم عن القانون كما ورد، وعلى اقتراح اللجنة القانونية، وعلى اقتراح الزميل.

فما يتعلق في القانون هذا باعتقادي انه
ينص فيه بالسماح لوكالة الانبياء اجنبية في
اصدار مطبوعة، ويجب ان لا نخالف انفسنا
حيث قرينا المادة (١١) من قانون المطبوعات،
وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي
وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ٢٣/٨/١٩٩٢م ٤٣

الرئيس .

لا بد من الاعتراف ان وكالة الانباء لا تصدر مطبوعات انما تصدر نشرات، وهناك فرق المطبوعة والنشرة، ولذلك لا بد من الاعتراف انها وردت فعلاً في القانون، تحت عنوان المطبوعات الدورية، وليست المطبوعات الصحفية ومن هنا اضيف الى ما ذكره معالي الدكتور عبدالله العكايلة، وهو والاخ فارس المادة (١١) تتكلم عن المطبوعة الدورية تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة.

الوكالات الانباء الاجنبية، ليست مرتبطة بالدول، وان كان هناك وكالة او وكالتين انما معظمها ليست مرتبطة بدول وانما مرتبطة بجهات، وكالة الصحافة الفرنسية مقرها في باريس، وكالة (رويتر) مقرها في لندن وكالة (Ap) و (UTR) مقرها في امريكا.

اذن هذه جهات تلقى توجيهات،
وتلقى رواتب موظفيها من الخارج، من هنا يأتي
اقتراح النائب المحترم، الاستاذ مطير البستنجي
من انه ينبغي اخراج مادة خاصة تتعامل مع
وكالات الانباء الوطنية والاجنبية، خصوصاً وان
عمل وكالات الانباء يختلف عن عمل الصحف
توزيعها ليس للجمهور وانما فقط لوسائل
الاعلام الوكالات لا تتعامل مع الجمهور، وانما
تتعامل مع وسائل الاعلام فقط.

تبعث نشراتها للاذاعة والتلفزيون
والصحف هؤلاء هم زبائننا.

اذن طبيعة عمل الوكالة يختلف عن طبيعة عمل المطبوعة، ومن هنا نقترح انه من الحكمة،

والعصمة لله وحده، من الحكمة ان يكون لها بند خاص بند (ب) كما اقترح سعادة الاستاذ البستنجي، انه يترك لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير، طريقة التعامل مع هذه الوكالات باعتبارها قائمة بالفعل ولا نريد من خلال التشريع ان نسحب البساط القانوني من تحت يدها، والا يكون لها اي مرجعية، ونجدد نفسها في حالة من انعدام الوزن.

وجود هذه الوكالات في بلدنا مهم وضروري، من حيث انها تعطي الاردن نوافذ على العالم، نوافذ اعلامية على العالم الخارجي واي عمل يؤدي الى الحاق الاذى بها، او تضيق مجال نشاطها، انما يؤذيها ولا يؤذي هذه الوكالات، هي موجودة في كل انحاء العالم ونحن حريصون بكل صراحة على ان تبقى وتمارس عملها في هذا المجتمع المفتوح لانها تعطينا فرص ان نعلن عن اراءنا وافكارنا وسياساتنا في العالم الخارجي.

ولذلك انا اميل للاقتراح اللي اقترحه
سعادة النائب مطير البستنج، ان يوضع نص
خاص في الوكالات ليميزها عن المطبوعات
الصحفية، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
محمد الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً
معالي الرئيس.

مع الاسف لاول مرة يمكن بانفق مع
الزميل فخري قعوار بما تفضل به .

معالي رئيس المجلس: بدون أسف.

هَذَا مِنْ الشَّعْرِ

الدكتور محمد عضوب الزين: لأول مرة باتفق معه، لأن العمل الصحفي هو تخصص، وانني لا اجد ضرورة لما قامت به او اضافت به اللجنة بالبند (٣) ان يكون عن يحمل الشهادة الجامعية.

ولكنني ارى ما جاء باقتراح الزميل مطير البستنجي، وثني عليه، وتفضل النائب الزميل الاخ حمزة منصور، فاني اطلب اقبال باب النقاش والتصويت على هذه المادة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، باتوقع الشيخ ابو زنت مخالف لآحد الجهتين، الشيخ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: شكراً معالي الرئيس.

كنت افهم في البداية ان الحديث حول الفقرة (أ) لكن من ثانياً النقاش تبين انه اشتمل على جميع فقرات المادة فهل لازلتا في المادة (أ) ام المادة كلها؟

معالي رئيس المجلس: نحن في (أ) فقط.

السيد عبد المنعم ابو زنت: في (أ) فقط؟

معالي رئيس المجلس: نعم.

السيد عبد المنعم ابو زنت: بارك الله فيك، فيما يتعلق في (أ) فلا اجد ضرورة لاشتراط الشهادة الجامعية التي اوردتها اللجنة، كذلك البند الخامس، انا مع سماحة الشيخ على الفقير في تتيته.

معالي رئيس المجلس: ما تكلم الشيخ علي..

السيد عبد المنعم ابو زنت: نعم البند الخامس، انا مع توجه سماحة الشيخ علي الفقير، حيث ان هذا البند في اعطاء الترخيص لوكالة الانباء الاجنبية قد قيد بقبدين يمنعان تسلسل تلك الوكالة ضد امن هذا البلد، فكان القيد الاول شريطة التعامل بالمخاللة، والقيد الثاني ان يكون رئيس تحرير لتلك الصحيفة اردنياً فمع وجود هذين القيدتين، فاري ان الحكمة تثبت هذا البند، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الغباشية لابد ان تكون مع طرف من الاقتراح.

السيد ابراهيم الغباشية: شكراً معالي الرئيس.

طبعاً كأي سمعت في فترة الاستراحة ان هناك تم اجتماع توقيفي بين ممثلين عن الكتل وعن الحكومة واتفقوا على صيغة توفيقية موجودة مع بعض الزملاء ارجو بعد قراءة السيد المقرر، في المادة التي يتم بها النقاش، تلاوة ايضا الصيغة التوفيقية من قبل الزملاء التي تتوفر لديهم هذه الصيغة.

وبالتالي اذا كنا نحرص جميعاً على كسب الوقت لانجاز هذا القانون ان يتم مناقشتها خارج ما يتوفر فيها الصيغة التوفيقية، والتي من خلالها تم موافقة جميع الكتل على هذه الصيغة. وما بقي الا كذا واحد خارج هذه الكتل، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نحن فالحين المجال للجمع، واي اقتراح نرحب به، يكفي هنا ونضرب على المقترح؟

شيخ علي اذا سمحت انت تكلمت وبعدين امامك ناس، لما نفتح الباب بده يصلك الدور بعدين هذا من اجل الشيخ ابو زنت حتى يعرف انه تكلم الشيخ علي الفقير.

نريد واحد مضاد، دكتور خصاونة دورك.

الدكتور يوسف الخصاونة: اشكرك معالي الرئيس على اعطائي الكلمة.

اعتقد ان هذه الفقرة، قد جاءت من الحكومة وافية وشفافية وكاملة، واعتقد ان الذين يريدون التكلم محدثوا بما في جعبتهم، فالرجاء من الرئاسة الموقرة ان تطرح ما جاء من الحكومة للتصويت وللأقتراحات الاخرى، لنخرج من هذه الفقرة يعني نتقدم قليلاً للفقرات الاخرى، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يعني نقطة نظام للاستاذ داود لانه من اجل نرجع للنظام تفضل نقطة نظام استاذ داود.

السيد داود قوجق: المادة (٥٦) حقيقة لا تنص على السماح الاثنتين مع وضد، اما المادة واضحة، عندما يطرح احد الزملاء التوقف عن المناقشة، يسمح لمعارض واحد على مبدأ المناقشة ان وجد.

ثم بعد ذلك بصوت، ولا تنص المادة على اثنين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، صحيح نكتفي هنا ونصوت على الاقتراحات الموجودة؟ الا ان الاقتراح المقدم النص الاصيل وراي اللجنة، ولي اقتراح قدم وثني عليه من

عدد من الاخوان، ولو في مداخلات مختلفة.

فاذا سمح الاخ الامين العام اقتراح الاستاذ مطير البستنجي، يطرح ان قبل بديلاً، فكان به والا نعود الى اقتراح اللجنة ثم النص الاصيل.

السيد الامين العام بالوكالة: شكراً معالي الرئيس.

اقتراح من سعادة النائب مطير البستنجي ينص على ما يلي:

المادة (٢٠) (أ) تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية للجهات التالية:

البند (١) كما جاء في مشروع الحكومة.

البند (٢) كما جاء في مشروع الحكومة.

(٣) المضاف من اللجنة القانونية محذوف

و (٣) تبقى كما هي للحزب السياسي، ثم تضاف فقرة جديدة هي الفقرة (ب) وتصبح كما يلي: لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير منح الرخص لاصدار النشرات للجهات التالية:

اولاً: لوكالة انباء اردنية.

ثانياً: لوكالة انباء اجنبية، شريطة المعاملة بالمثل على ان يكون رئيس تحرير النشرة المسؤول صحفياً اردنياً، وتم التثنية على الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

الرجاء عد الاصوات.

السيد الامين العام بالوكالة: ٤٥ من ٥٣

معالي رئيس المجلس: ٤٥ من ٥٣

هكذا من الاصيل

وموافقة على الفقرات (أ) و (ب) الجديدة على (أ)، وننتقل إلى (ب) بالأصل التي هي تصيح (ج).

(ج) بالترقيم الجديد معروضة على المجلس الكريم النص موجود وموافق عليه من اللجنة

الجميع: موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة، (د) في الترقيم الجديد، هي منسب حذفها من اللجنة القانونية والنص (د) الجديد (ج) القديم المعروض على المجلس الكريم، الاستاذ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

انا مع مشروع الحكومة ببقاء هذه الفقرة لانه لا ينبغي ان نحرّم الحكومة من المشاركة في الجهد الصحفي، وما دامت مساهمتها في حدود عدم التأثير من خلال الاصوات، فلن يكون تأثير المؤسسات العامة والحكومية، على قرارات مجلس ادارة هذه الصحف.

ولذلك يبقى وجودهم شكلياً أو محدوداً وتمثيلهم غير مؤثر، لذلك لا ينبغي ان نحرّم المؤسسات العامة، من المشاركة في هذا العمل خاصة وانه يدخل في عمل تجاري مربحاً أحياناً فلا ينبغي ان نحرّم هذه المؤسسات من المشاركة في هذه المواضيع.

لذلك انا مع بقاء هذه الفقرة كما وردت في مشروع الحكومة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

انا اتفق مع مارمت اليه اللجنة القانونية. وان كانت تعبر عما ارادته، لم يكن هو التعبير المناسب من وجهة نظري، ولذا اقترح النص التالي:

لا يجوز ان يكون للحكومة، ومؤسساتها الرسمية، والصناديق التابعة لها مشاركة او مساهمة في رأسمال اي شركة او مؤسسة صحفية، ويترتب على تلك الجهات توفير اوضاعها مع احكام هذه الفقرة خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

اولا اثني على ما طرحه الزميل حمزة منصور، واضيف ان امتلاك الحكومة لنسبة (٣٠٪) او (٢٠٪) من اسهم اي مؤسسة صحفية، يعني التحكم في توجيه سياسة المطبوعة وفرض وجهات نظر رسمية عليها، وعزل وتعيين رئيس التحرير مما يضر كثيراً بحرية المطبوعة والعاملين فيها، لذلك اؤيد اقتراح الزميل المحترم حمزة منصور في ان لا تساهم الحكومة بأي نسبة في المطبوعة الصحفية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

انا بدّي اطرح اقتراحي على هذه الفقرة التي اقترحتها قبل، اعتباراً من نفاذ هذا القانون لا يجوز ان تزيد مساهمة المؤسسات العامة والصحفية التابعة لها، لان هذا استثمار حقيقة، وهناك صناديق الحكومة تستثمر.

وليست الغاية النواحي السياسية والتدخل في سياسة الصحافة، وانما هي شركة اقتصادية ولهذه الغاية، انا اري ان يكون النص، ان لا تحرم ايضاً هذه الصناديق، ومن هنا جاء اقتراحي المؤسسات العامة والصناديق التابعة لها، ان لا تزيد مساهمتها عن (٣٠٪) من رأسمال اي شركة او مؤسسة صحفية لغايات الاستثمار الاقتصادي، ويترتب على تلك الجهات توفير اوضاعها خلال مدة سنتين.

هذا اقتراحي اذا ثني عليه، اطرحه للتصويت، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً.

اعتقد ان الانجاء هنا الى منع ان يكون للحكومة اي صحافة او صحف تابعة للحكومة، وحتى القانون كما جاء من الحكومة في مشروعه في الفقرة (ب) والتي اصبح فيها بعد (ج) لا يجوز الترخيص للحكومة.

والمبدأ في ذلك على اساس التوجه الديمقراطي والحرية، وان السلطة سوف تكون متداولة فيها بعد كحكومة او من يجوز او الجهة او الحزب الذي يجوز على الاغلبية، من الممكن ان يشكل حكومة.

ولذلك لا نريد للحكومة ان تكون بوجود مالها من موارد مهيمنة على صحف معينة تنشط على حساب الصحف الحزبية الاخرى، والتي قد تكون معارضة لهذه الحكومة، ولذلك التوجه العام هو عدم اعطاء الفرصة للحكومة بان تكون لها صحف او ان تكون لها هيمنة، وتأثير على صحف محددة معينة، ولذلك رأت اللجنة القانونية انه واذا ما اقرت الفقرة (ب) والتي اصبحت (ج) لا يجوز الترخيص، حذف الفقرات التالية بحيث يمنع على الحكومة ان يكون لها اي تأثير على الصحافة، ولو باية مساهمة كما اضاف الزميل فارس النابلسي بانه من الممكن، ولو حتى بنسبة (٣٠٪) ان يكون هناك مجال من الحكومة للتأثير بمساهمتها بالصحف.

ولذلك كان رأي اللجنة ان لا يكون هناك مجال لمساهمة الحكومة في الصحف، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ محمد الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس.

لقد جاء بالفقرة (ب)، انه لا يجوز للحكومة ان تمتلك اي مؤسسة صحفية، ولكن

هكذا من الأهل

بعض الزملاء تكلم عن مشاركة بعض الصناديق المتخصصة فعلى سبيل المثال هناك صندوق التوفير البريدي، والذي يشارك فيه ما يزيد على (١٣٠) ألف من المواطنين، بمعنى أموال من المواطنين مكفولة من قبل الحكومة، وايضا صندوق التقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي.

فارجو ان يتأكد جميع الزملاء، ان هذه الاموال هي اموال المواطنين، ولكنها مكفولة من الحكومة، فكما تفضل بعض الزملاء بان للصحافة نوع من الاستثمار، والاستثمار مجزي.

وقد تحدثت قبل قليل معالي الاخ الدكتور علي الفقير ومن ثم الاخ عبد الحفيظ علاوي واثني على ما تفضل به، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالسلام فريجات.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

سيدي انا ارى حقيقة اذا شطبت هذه المادة، فسيتبقى الوضع الذي يغشى منه الزملاء من ان تبقى المؤسسات الحكومية والصناديق التابعة لها مساهمة، ستبقى هذه المساهمة موجودة، ولكن دون هذه القيود الموضوعة بهذه الفقرة، الفقرة (ج) التي اصبحت (د) الآن.

لان الفقرة التي قبلها، تحظر على الحكومة ان تنشأ مطبوعة صحفية، مملوكة بالكامل لها.

اما هذه الفقرة تتحدث عن مساهمة

للحكومة في شركات صحفية، ومنها ما هو قائم الآن.

فاذا لم يرد نص هذه الفقرة، فبقي المساهمة مفتوحة للحكومة.

اقتراحي معالي الرئيس ان تبقى الفقرة (ج) التي اصبحت (د) ولكن يجب ان تختصرها الى لغاية بحيث تصبح، اعتباراً من نفاذ هذا القانون لا يجوز ان تزيد مجموع مشاركة او مساهمة الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والصناديق التابعة لها او لاي منها على (٣٠٪) من رأسمال اي شركة حتى مع حذف مؤسسة الاله لا يوجد شيء اسمه مؤسسة صحفية، التعريف شركة صحفية.

ويتربط على تلك الجهات توفير اوضاعها مع احكام هذه الفقرة، خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون، ونقف عند ذلك، لان ما تبقى هو تفصيل ليس لقانون الصحافة علاقة به، توفير الاوضاع عندئذ يجري وفقاً لاحكام قانون الشركات، لاننا نتحدث عن الشركات المساهمة.

وتوفير الاوضاع يجري طبقاً لاحكام قانون الشركات.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابراهيم - عبد المجيد الشريدة.

السيد عبد المجيد الشريدة: بالفعل الفقرة (ج) خلطت بين مشاركة الحكومة ومشاركة الصناديق التابعة لها، مشاركة الحكومة وضع السقف (٣٠٪) واعتقد ان مشاركة في حدود (٣٠٪) لا تعطي للحكومة التصرف

وتوجيه الشركة، نحن نعلم ان (٥١٪) المساهم في الشركة هو الذي يستطيع ان يوجه هذه الشركة.

اما ان يكون السقف (٣٠٪) لا خوف على اي مؤسسة او شركة من توجيهه من قبل مساهمة (٣٠٪).

الشيء الثاني هو ان لا نخلط بين مشاركة الحكومة، وبين مشاركة الصناديق، عندما نقول الصناديق التابعة للحكومة هنالك صناديق تابعة بالفعل، وهنالك صناديق مستقلة لها مجلس ادارة، ولها موازنة، ولها موظفيها الخاصين ومساهمين.

هذه لا تمنع هذه الصناديق من ان تشارك في شركة، عندما نقول الصحافة ونقل عنها شركة اي تنطوي الصحافة مع اي شركة اخرى.

فعندما نقول مشاركة الصناديق الخاصة هذه مع الشركات، معناه يجب ان لا يغلق هذا الباب اذا اردنا ان نقلل مساهمة الحكومة في هذه الشركات لذلك يجب ان نفرق بين هذه الصناديق وبين الحكومة في هذا الموضوع.

فاذا اردنا ان نأخذ الرأي في ان الحكومة لا تشارك في هذه المؤسسات، لا يجوز ان ينصرف هذا التوجه الى الصناديق، يجب ان تفصل الصناديق ويكون لها حق المساهمة في الشركات الصحفية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً، كافي كلامنا

لان تكلمنا كثيراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس.

نحن نتنظر هذا القانون لنعدل، يعني صدور هذا القانون لتعديل هذه المادة، قضية مساهمة الحكومة في الصحف سببت في الماضي القريب مشاكل كثيرة، ولم تكن مساهمة قبل ذلك قبل اربعة سنوات او خمسة سنوات جاء هذا الطارئ، وسيطرت الحكومة على الصحف من خلال الصناديق.

الحكومة لا تملك مباشرة حقيقة، تملك نسبة قليلة، ولكنها تسيطر من خلال الصناديق حتى ان صناديق موظفي الجامعة الاردنية، الذي هو مستقل يعني اكثر الصناديق استقلالاً كان يؤثر على الصوت في المؤسسة الصحفية من خلال هذه الصناديق.

لذلك ما لم يتم تعديل هذه المادة جذرياً نكون حقيقة قد تركنا ثغرة كبيرة في هذا القانون، لذلك ارجو من الزملاء الكرام التوجه لتأييد اقتراح الزميل حمزة منصور فيما يخص هذه المادة.

لان اقتراحه يصب في الاتجاه العام حتى الاتجاه العام الذي جاء به مشروع الحكومة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يكفي

الآن؟ نصوت على الاقتراحات الموجودة؟

اللجنة القانونية تقول بحذف هذه الفقرة وهناك اقتراح آخر محدد الاستاذ حمزة منصور تم التثنية عليه بعدد كبير من الاخوة، وهناك المشروع الاصيل المقدم، والنائب عبدالحفيظ علاوية ايضا تمت التثنية على اقتراحه.

فهل نصوت على هذه الاقتراحات؟

اصوات: نعم

معالي رئيس المجلس: الان الاقتراح الابدع هو حذف هذه الفقرة كما جاء بتنسيب اللجنة القانونية.

من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام بالوكالة: ٣ من ٤٥

معالي رئيس المجلس: ٣ من ٤٥.

الان اقتراح الاستاذ حمزة منصور اذا سمحتم ان يقرأ، قراءة جديدة حتى يتم التصويت عليه.

السيد الامين العام بالوكالة: شكراً معالي الرئيس.

اقتراح من سعادة النائب حمزة منصور وتمت التثنية على ذلك.

لا يجوز ان يكون للحكومة ومؤسساتها الرسمية والصناديق التابعة لها مشاركة او مساهمة في رأسمال اي شركة او مؤسسة صحفية، ويترتب على تلك الجهات توفير اوضاعها، مع احكام هذه الفقرة، خلال سنتين من تاريخ صدورها هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: هذا هو المقترح، استاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: فلا مانع لدي ان يرتفع السقف الى خمس سنوات.

معالي رئيس المجلس: خمس سنوات، تثنية على خمسة، ثني على ذلك نقطة نظام استاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: هذه نقطة تعالج الفقرة القادمة، قضية المدد تعالجها الفقرة (هـ) من مشروع القانون. لمجلس الوزراء تمديد المدد المتصور عليها في الفقرة (جـ) من هذه المادة بما لا يزيد عن مثلها او المدد لا تزيد عن ذلك.

هذه معالجة في فقرة قادمة وتناقش عندئذ فاجعلها على سنتين كما هي عليه.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عبدالله المكايلة نقطة نظام.

الدكتور عبدالله المكايلة: وافق هذا المجلس على اقتراح الزميل المحترم فسيصار الى حذف الفقرات التالية لانه لا قيمة لها بعدئذ.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فمن يوافق على هذا الاقتراح من يوافق على الاقتراح الذي تلي؟

السيد الامين العام بالوكالة: ١٧ من ٤٦

معالي رئيس المجلس: ١٧ من ٤٦

ولم ينجح الاقتراح، اقتراحات اخرى السيد الامين العام.

السيد الامين العام بالوكالة: نعم سيدي

الرئيس.

اقتراح مقدم من سعادة النائب عبدالحفيظ علاوي، وتمت التثنية عليه، يقول: اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون، لا يجوز ان تزيد مساهمة المؤسسات العامة والصناديق التابعة لها على (٣٠٪) من رأسمال اية شركة او مؤسسة صحفية لغايات الاستثمار الاقتصادي، ويترتب على تلك الجهات توفير اوضاعها مع احكام هذه الفقرة خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

اصوات: ارجو اعادة القراءة.

معالي رئيس المجلس: تعاد القراءة.

السيد الامين العام بالوكالة: اعتباراً من نفاذ احكام هذه القانون لا يجوز ان تزيد مساهمة المؤسسات العامة والصناديق التابعة لها على (٣٠٪) من رأسمال اية شركة او مؤسسة صحفية لغايات الاستثمار الاقتصادي، ويترتب على تلك الجهات توفير اوضاعها مع احكام هذه الفقرة خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام بالوكالة: ١١ من ٤٧

معالي رئيس المجلس: ١١ من ٤٧

اي اقتراح اخر، ما بقي.

اذن المشروع المقدم في (جـ) سابقاً و (د)

حالياً.

من يوافق على المقترح المقدم من الحكومة؟

السيد الامين العام بالوكالة: ٣٠ من ٤٧

معالي رئيس المجلس: ٣٠ من ٤٧ وموافق عليه، كما جاء في الفقرة (جـ) سابقاً و (د) حالياً.

الان (د) سابقاً (هـ) حالياً، معروضة على المجلس الكريم، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

تسري احكام الفقرة ليس (جـ) (د) معالي الرئيس بعد التصحيح، تسري احكام الفقرة (د) حسب التعديل الجديد، وعندئذ تبقى كما هي لانها مكتملة لما سبقها من الفقرات.

ولذلك انا مع بقائها وارجو التصويت على ذلك.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ من يوافق مع التعديل (جـ) اصيحت (د) حسب الترقيم؟

السيد الامين العام بالوكالة: ٢٦ من ٤٧

معالي رئيس المجلس: ٢٦ من ٤٧ وموافقة.

(هـ) اللي هي (و) طبعاً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس لا اري مبرراً لبقاء هذه ما دمنا قد حددنا سنتين في

هكذا من الاعمال

الفقرة السابقة، ولذلك يجب توفيق الاوضاع، اذا خالف ذلك خلال ستين.

وان كان هناك من ضرورة فلتوجد هناك وليس هنا، لا يبقى باباً مفتوحاً لمجلس الوزراء يقرر مدد اضافية وزائدة.

لذلك اقترح شطب هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس: اقترح بحذف هذه الفقرة، استاذ عاطف البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا النص جاء بمساهمات صناديق. قلنا انها اموال لمشاركين وليست اموال للحكومة واذا حشرنا هذه المدة بستين فقد تتضرر هذه الصناديق وينعكس بالتالي على المشاركين فيها.

وانا ارى ان يقترح ان لا تزيد عن خمس سنوات ان توضع في هذا النص، حتى لا تتضرر هذه الصناديق، نبي على الاقتراح معالي الرئيس شكراً.

معالي رئيس المجلس: هناك اقتراح بحذف هذه الفقرة من يوافق على ذلك؟ حذف هذه الفقرة.

السيد الامين العام بالوكالة: ١٥ من ٤٧

معالي رئيس المجلس: ١٥ من ٤٧

اية اقتراحات اخرى على الفقرة؟

من يوافق على المشروع كما جاء؟

طبعاً مع الترقيم الفقرة (د) عمل (ج).

السيد الامين العام بالوكالة: ٣٣ من ٤٧

معالي رئيس المجلس: ٣٣ من ٤٧ وموافقة عليها.

المادة (٢٠) بكل فقراتها.

موافقة كبيرة مع التعديل طبعاً، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي السيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس.

موافق على المادة كما هي فقط توضيح للفقرة (ب) على الصفحة (١٠) لا يجوز الترخيص للحكومة او للمؤسسات الرسمية العامة باصدار اية مطبوعة يومية او غير يومية.

المطبوعة اليومية او الغير اليومية تشمل المطبوعة الصحفية والمطبوعة المتخصصة، في الواقع لا نريد هنا الا للمطبوعة الصحفية لا يجوز للحكومة ان تصدر المطبوعة الصحفية.

فاذا كان في تعديل سيادة الرئيس باصدار اية مطبوعة صحفية يومية او غير صحفية، لان المطبوعة المتخصصة وزارة التربية تصدر رسالة المعلم، وزارة الشباب تصدر نشرة الشباب فبإضافة كلمة اية مطبوعة صحفية اذا تكرمت.

معالي رئيس المجلس: هي اتيه في الاصل معالي الاستاذ ابو محمد المادة (٢٠) تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية اتيه في الاصل كل ما جاء هو تحت هذا النص وهو صدر المادة.

الموضوع هو كله عن المطبوعة الصحفية، جاءت تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية للجهات التالية، فكل ما جاء هو تحت المطبوعة

الصحفية.

معالي السيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس تسمح لي.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ ذوقان.

معالي السيد نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: الشيء اللي تفضلتوا فيه يتعلق في (أ) تمنح الرخصة لاصدار المطبوعة الصحفية للجهات التالية فقط في (أ)، الان (ب) شيء جديد يعني.

معالي رئيس المجلس: صحيح، استاذ عبدالمجيد الشريدة نقطة نظام.

السيد عبدالمجيد الشريدة: سيدي المادة بمجموعها الكل وافق عليها وانا موافق، انما اريد ان اذكر، لان القاعدة القانونية القديم على قدمه واي قانون هو يشمل ما بعده، وليس له اثر رجعي الا اذا نص بمادة معينة، فعندما هنا المادة هذه ذكرت ان تعيد الحسابات السابقة بالنسبة للمساهمة اذا كان يزيد على (٣٠٪) تعود وتسوي بما يعادل (٣٠٪) هنا كأننا ندخل بتعديل حقوق اخذت اكتساب درجة قطعي، اصبحت مكتسبة.

فهل يجوز لنا قانوناً ان نرتب هذا الموضوع؟

معالي رئيس المجلس: خيلنا اذا سمحت ابوجهال نهي الموضوع اللي اثاره معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي، لا هو النص على انها مطبوعة صحفية حتى تتسجم مع ما قبلها وبعدها،

الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: اذا سمحت لي ما ثاره معالي نائب رئيس الوزراء بالنسبة للنص هنا اي مطبوعة يومية او غير يومية، بالتعريفات جاء المطبوعة الدورية بكل انواعها:

أ - المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلي:

١ - المطبوعة اليومية.

٢ - المطبوعة الغير يومية.

ولكن من الممكن لوزارة من الوزارات ان تصدر بما يسمى بالمطبوعة المتخصصة، ولو كانت اسبوعية او نصف شهرية او كذا.

ولذلك لا يتعارض تقريباً وجود النص بهذه الصورة مع المفهوم الذي قصد اليه معالي نائب رئيس الوزراء شكراً.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي يتعارض؟

الدكتور علي الفقير: الحقيقة ما ذكره المقرر لا يتفق مع الواقع التعريف في صدر المادة معالي الرئيس.

المطبوعة الدورية هي المطبوعة الصحفية المتخصصة بكل انواعها والتي تصدر في فترات منتظمة وتشمل:-

أ - المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلي:

١ - المطبوعة اليومية

٢ - المطبوعة الغير يومية

ب - المطبوعة المتخصصة

ج - نشرة وكالة الانباء.

هكذا من الأشهر

شكراً.

معالي رئيس المجلس: لا، اذا سمحت اخ فخري نحن قلنا المادة بمجملها والان اعادة النظر في المادة كلها وجد اقترح من ضمن ما هو موجود، استاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس.

لا شك ان كل وزارة لها الحق باصدار مجلة لانها متخصصة، الوزارة لا تحتاج الى ترخيص في هذه المجلة، هل تحتاج الى ترخيص؟

انا اتساءل ان هذه المجلة تقوم بوصف عمل هذه الوزارة طبعاً والبحث في نشاطاتها او التوسع في عملها لاجل موظفيها.

لذلك لا اري ان هناك حاجة لترخيص هذه المجلة اذن لا ينطبق عليها ما ينطبق على المجلات الاخرى انا كنت اريد ان اقول بالنسبة لهذه الفقرة ان للحكومة ليس ها ان تنشأ مجلة سياسية كما ليس لها ان تؤمن مجلة سياسية، ولكن لما الحق في ان تصدر تعليمات من خلال مجلة تصف فيها عملها بانها غير مرخصة على المستوى الصحفي او من خلال قانون الصحافة والمطبوعات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هو الحديث عن المطبوعة الصحفية باتوقع المعنى متفق عليه مع كل من يتحدث، لكن هل ينص عليها ام انها مشمولة بهذا الاصطلاح.

هل هناك مانع يعني ازالة للباس، ان يكون النص عليها مطبوعة صحفية، ما في

اذن كلها تدخل تحت اطار المطبوعة الصحفية ولذلك انا اري ما ذكره معالي نائب رئيس الوزراء هو صحيح، لان هناك وزارات تصدر مطبوعات متخصصة ودورية، لذلك لا ينبغي ان تشمل بالمنع، كنت اود ان اتكلم بهذا الموضوع ولكن سبقتي بذلك معالي نائب رئيس الوزراء عند التصويت على المادة بكليتها.

لذلك اقترح ان يكون النص فقط مقتصر على المطبوعة الصحفية اليومية.

معالي رئيس المجلس: اذا رأى الاخوان هذا توضيح حتى تحصل حاصل متفق عليه في المعنى، فقط توضيح استاذ المقرر.

السيد المقرر: واضح بان قصد المشروع ان لا يكون هناك مجال للحكومة ان تنشأ صحيفة يومية او شبه يومية بصورة سياسية.

المقصود بهذا التخصيص هو ما ورد في (أ) المطبوعة الصحفية، وتشمل ما يلي:

المطبوعة اليومية والمطبوعة غير اليومية، ثم يأتي فيما بعد (ب) وهي المطبوعة المتخصصة، هنا استثنيت انا فقط اليومية وغير اليومية، وتركت المجال للحكومة ان تصدر باقي المنطبوعات وهي من ضمنها المطبوعة المتخصصة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نقطة نظام استاذ فخري.

السيد فخري فغوار: معالي الرئيس.

اعتقد اننا صوتنا على هذه المادة باكملها ولا يصح ان نعود الى مناقشتها مرة ثانية،

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة الاستثنائية الاولى المتعقدة في ٢٣/٨/١٩٩٢ م ٥٥

مانع، من يوافق على التوضيح؟ المعنى متفق عليه، فقط هو النص للتوضيح.

اصوات: لا مانع.

معالي رئيس المجلس: موافقة على ذلك، الهدف واضح فيها، حتى منعاً للباس، والمادة بمجملها مع التعديل موافقة عليها.

السيد الامين العام بالوكالة:

٥ - ما يجيد من اعمال.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة

غداً الساعة الخامسة مساءً ان شاء الله.

انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عريبات

امين عام مجلس الامة بالوكالة
د. حسين ابو عرابي

وقائع العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

«وأن هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم
فاعبدون».

بيان مشترك صادر بمناسبة زيارة

وفد المجلس الوطني الانتقالي

في السودان الى المملكة الاردنية الهاشمية

بدعوة من معالي الدكتور عبداللطيف

عريبات رئيس مجلس النواب الاردني، قام سيادة

رئيس المجلس الوطني الانتقالي في السودان

السيد محمد الامين خليفة، وبرفقته وفد من

اعضاء المجلس الوطني الانتقالي السوداني،

بزيارة الى المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة

الواقعة بين الخامس عشر من شهر اب ١٩٩٢

وحتى التاسع عشر منه.

وقد قام الوفد خلال هذه الزيارة بمقابلة جلالة الملك الحسين بن طلال، وسمو الامير الحسن ولي العهد، وسيادة رئيس الوزراء، ودولة رئيس مجلس الاعيان، كما عقد الوفد الضيف جلسة من المباحثات ترأسها عن الجانب الاردني معالي الدكتور عبداللطيف عريبات رئيس مجلس النواب، وحضرها اصحاب المعالي والسعادة رؤساء الكتل البرلمانية في المجلس، وعدد من السادة النواب والاعيان، كما قام الوفد ايضا بزيارة عدد من المنشآت الاقتصادية والمواقع الاستراتيجية، ومراكز البحوث العلمية، والمعالم الحضارية في مختلف انحاء المملكة.

ان مجلس النواب الاردني اذ تشرف باستضافة الوفد السوداني الشقيق ليسعد ان يشيد بالتجربة الاسلامية في السودان، القائمة على الاصاله والمعاصرة، والمستفيدة من عبر

هكذا من الأهل

التجارب الانسانية، والتفاعل بإيجابية مع متغيرات العصر.

كما سر الجانب الاردني ما فاجأ به السودان العالم من قدرة ليس على مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاساسية بل ما تعداه الى فائض في الانتاج للتصدير، الامر الذي يؤكد ان السودان بما له من امكانات طبيعية هائلة ومتنوعة قادر على ان يوفر الامن الغذائي للعالم العربي والاسلامي.

كما يشيد الجانب الاردني بالتطور المتوازن في البنية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ويلحظ الجانب الاردني باعجاب التجربة السياسية السودانية القائمة على ضمان المشاركة الشعبية الفاعلة في صنع القرار، ونجسده مفاهيم الحرية والمسؤولية والشورى في اطار المفهوم السياسي الاسلامي، والذي يتلاءم مع طبيعة الشعب السوداني في التنوع الثقافي.

واذ اطلع الجانب الاردني على البرنامج السياسي لتحقيق السلام في جنوب السودان فقد لاحظ انه يحقق التوازن في توزيع السلطة والثروة واعتماد التنوع كرافد للوحدة، وتأمين حرية التعبير الديني، كما يدين التآمر الصهيوني والغربي على وحدة السودان وهويته الحضارية.

كما ويسجل الجانب الاردني، بالاعتزاز الدور الرسالي والمواقف المبدئية لدولة السودان من قضايا الامة العربية والاسلامية، والوقوف بصلافة ضد قوى الهيمنة والاستكبار، كما يحمي مجهودات السودان المخلصة لتحقيق الاستقرار في القرن الافريقي وبناء التنمية فيه.

يحيي الوفد السوداني بالتقدير والاعتزاز موقف الشعب الاردني بقيادته الهاشمية الحكيمة والشجاعة في صبره ومصابرته ومرابطته في اردن الحشد والرباط من اجل امن الامة العربية والاسلامية، شاخا فوق كل محاولات الضغوط والتضييق والحصار مما يؤكد التصاقه باصالته وتراثه المجيد.

كما يشيد الوفد السوداني بالتجربة الاردنية الرائدة في الانفتاح السياسي الواعي، القائمة على تجسيد الشورى والديمقراطية ومعاني الحرية والعدل والمساواة، مما يمكن الشعب الاردني من المشاركة الفاعلة في صنع قراره، وبناء مستقبله والمساهمة في تقدم امته العربية والاسلامية.

كما يقدر الوفد السوداني المواقف المبدئية التي ثبت عليها الاردن من اجل الحفاظ على ثوابت امته العربية والاسلامية والدفاع عن قضاياها المصرية، كما يبدي الوفد السوداني اعجابه بالتطور التقني الذي حقق به الاردن حسن استغلال الموارد المحدودة الى طفرة انتاجية في مجالاتها: الكمي والنوعي.

لقد اسفرت محادثات الجانبين عن رؤية موحدة تجاه الكثير من القضايا، وفي العديد من المجالات، على النحو التالي:

١ - في مجال العلاقات الثنائية.

أ - التعاون البرلماني: يرى الجانبان ضرورة تبادل الخبرات والمعلومات البرلمانية، وتنسيق المواقف تجاه القضايا الثنائية والعربية والاسلامية.

ب - التعاون الاقتصادي: يعمل الجانبان على

تعميق وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي، خصوصا في مجالات الزراعة، والتجارة، والبحوث التطبيقية في هذا المجال.

ج - التعاون الثقافي والاعلامي والتربوي:

يؤكد الجانبان على ضرورة التعاون في المجالات الثقافية، والاعلامية والتربوية لحماية هوية الامة وتطوير ثقافتها القائمة على التميز والانفتاح الواعي على معطيات العصر.

٢ - في مجال القضايا العربية والاسلامية:

أ - في القضية الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة، يؤكد الجانبان ان قضية فلسطين والاراضي العربية المحتلة تعتبر من القضايا المركزية للامة العربية والاسلامية وان عبء تحريرها تتحمله اجيال الامة وتتكفل به عما يقتضي تعبئة الامة، واستنفارها لتحريرها من الصهاينة الغاصبين.

كما يؤكد الجانبان رفض كل المحاولات المشبوهة لتدويل القدس او تهويدها، فالقدس مهبط افئدة المؤمنين، وقبلة المسلمين الاولى التي لا مجال للمساومة عليها.

كما يدعم الجانبان الانتفاضة المباركة التي تمثل شعلة الامل في زمن الانكسار العربي، ويبينان بشعوب الامة العربية والاسلامية لتقديم كل اشكال الدعم لهذه الانتفاضة، وحسن رعاية الشعب الفلسطيني في كل ديار النصره والموالاة.

كما يؤكد الجانبان استنكار سياسة الابعاد والتهجير للشعب الفلسطيني، وسياسة التهويد على ارض فلسطين، الرامية الى تغيير هوية

الارض واقتلاع اهلها منها.

ب - صمود العراق:

يحيي الجانبان صمود الشعب العراقي وتضحياته السخية في خدمة قضايا الامة، ويؤكدان سيادة العراق على اراضيه ووحدته واستقلاله، ويرفضان كل صور التدخل الاجنبي في شؤون العراق التي ترمي لاذلاله، وتفتيت وحدته كما يشجب الجانبان القرارات الجائرة الداعية لاطالة امد الحصار.

ويرفض الجانبان كل صور الفتن الطائفية والسياسية والعرقية التي تستهدف وحدة العراق، ويؤكد الجانبان على اهمية المحافظة على الوحدة الوطنية للشعب العراقي، واستقلال قراره، وتعزيز صموده في مواجهة القوى الاستعمارية التي تستهدف شعبه ومقدراته.

ج - الحصار على ليبيا:

يؤكد الجانبان استنكارهما لاستمرار الحصار المفروض على ليبيا، ويدعوان الى معالجة القضية في اطارها القانوني بعيدا عن الصراعات السياسية والمصالح الاستعمارية.

د - اعادة بناء التضامن العربي:

يرى الجانبان ضرورة استئناف الجهود لاعادة بناء التضامن العربي على اسس واعية ومدركة للاخطار المحدقة بالامة العربية ومستقبل اجيالها مما يقتضي تجاوز ظلال حنة الخليج، والالتقاء على ارضية مشتركة من خلال الحوار الهادئ والمهادف الى تسوية النزاعات بالحكمة والمنطق وتفعيل دور المؤسسات العربية في بناء مظلة الامن العربي.

هكذا من الأهل

هـ - يؤكد الجانبان على ضرورة وحدة شعب وارض الصومال ويدعو الجانبان الاطراف المتنازعة الى اعمال الحوار بدل الاقتتال للوصول الى معادلة سياسية تحقق السلام والاستقرار والوحدة لشعب الصومال الشقيق.

كما يدعو الجانبان الشعوب العربية والاسلامية الى التداعي لاغاثة الشعب الصومالي من خطر الهلاك الجماعي.

و - تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي:

يؤكد الجانبان على ضرورة تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي في اعادة بناء التضامن العربي وتوحيد المواقف تجاه قضايا الامة المصرية.

وفي هذا المجال يرى الجانبان ضرورة تجسيد ارادة الشعوب وتحرير قرارها من خلال اعطاء تلك الشعوب حقها في التعبير عن رايها بكامل حريتها، وتجسيد قناعاتها حول قضايا امتها، فهي الاقدر على تجسيد ارادة الامة والتصدي للتحديات المحدقة بمستقبلها.

٣ - في القضايا الاسلامية:

١ - في القضية الافغانية:

يدعو الجانبان المجاهدين لوقف الاقتتال والنزف في الدم المسلم لكي لا تجهض الانتصارات التي حققها المجاهدون تحت راية التسويد والتي اصبحت مفخرة للامة الاسلامية، ولتفويت الفرصة على اعداء هذه الامة، فانا ندعو فصائل المجاهدين الى وضع السلاح، والجلوس الى مائدة الحوار والتفاهم على اساس الكتاب والسنة، ووضع المصلحة.

الاسلامية العليا فوق كل اعتبار، والشروع في بناء الدولة الاسلامية الانموذج.

ب - البوسنة والمهرسك:

يدين الجانبان حرب الابادة والمذابح الجماعية في معسكرات الاعتقال والتهجير الاحاري لشعب البوسنة والمهرسك المسلم والمسلم، ويدينان الدهشة لتباطؤ الهيئات الدولية في ارسال الاغاثة اللازمة لهذا الشعب المنكوب، والمماطلة في ايقاف الهجمة العدوانية الشرسة عليه، كما ويدين الجانبان الجهات المعارضة لاستخدام القوة لايقاف هذه الحرب الظالمة التي تشن عليه.

ج - اقامة اتحاد برلماني اسلامي:

يدعو الجانبان الدول العربية والاسلامية الى الشروع في تأسيس اتحاد برلماني اسلامي يجمع شتات الامة ويحسد ارادتها، ويعبر عن وحدتها وتضامنها تجاه قضاياها المصرية.

د - بناء منظومة عربية اسلامية:

يدعو الجانبان الدول العربية والاسلامية بما لها من عقيدة واحدة، وروابط عضوية، وهوية وحضارة مشتركة، وقدرات هائلة ومتنوعة، وكثافة بشرية ومواقع استراتيجية، الى تشكيل منظومة عربية اسلامية في اطر سياسية واقتصادية وامنية وثقافية واعلامية، لتمكين الامة من الحفاظ على وجودها والتعبير عن حضارتها، والتصدي لمخططات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وما يحمله من اهداف استعمارية جديدة، يحاول ان يكرس من خلالها فلسفته وفكره السياسي، ويضمن مصالحه

ويتطلعان الى استمرار بذل الجهود الجادة لخدمة قضايا الامة العربية والاسلامية والنهوض بها من كبواتها وتقويت الفرص على اعدائها.

«وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان».

الاستراتيجية المفضية الى مصادرة ارادة الامة السياسية، وفرض التبعية عليها، والهيمنة على مواردها.

وفي الختام يعبر الجانبان عن سعادتهما بما تم من اتفاق مطلق حول مختلف القضايا

رئيس المجلس الوطني الانتقالي في السودان
محمد الامين خليفة

رئيس مجلس النواب الاردني
د. عبداللطيف عريبات

هكذا من الاجل